الشباب العربي والمشاركة السياسية (٣): الأردن

ملف من إعداد وتقديم:
هشام البستاني

المشاركون
(ألفبائياً)

- بكر الأخرس
- فراس محادين
- ناصر لافي
- هشام البستاني

إنّه الواقع، سواء أأعجبنا هذا الكلام أمْ لم يعجبنا.

شقيقتي، التي تَصْغرني بعشر سنوات (هي الآن في الحادية والعشرين من عمرها)، تسألني يومَ توفّي أبو عمار: «هشام، مَنْ كان رئيسًا للسلطة الفلسطينية قبلَ ياسر عرفات؟»

وتجيبني إحدى الرفيقات الشابّات الرائعات والمناضلات التي كلّفتُها بكتابة مقالٍ لهذا الملفّ، عندما اتّصلتُ بها بعد أسبوع من الموعد النهائي للتسليم (الذي كنتُ قد أبلغتُها به قبل شهر من تاريخه، وذكّرتُها به بعدها بمعدّل مرةٍ في الأسبوع على الاقل!): «هشام، سأكون صريحةً معك. لم أكتبْ شيئًا!»

وقرأتُ منذ أسبوعيْن في الصحيفة عن رفض المحافظ الإفراجَ عن ثلاثين طالبًا (أو أكثر) تسبّبوا في مشاجرة عشائرية في جامعة الإسراء كانت من «الزَّخمَ» بحيث أدّت بإدارة الجامعة إلى طلب تدخُّل القوات الأمنية وإغلاقِ الجامعة يوميْن متتالييْن «منعًا لنشوب المشاجرة مرةً أخرى. » هذا مع العلم أنّه تمّ إيقافُ ثلاثة من الطلبة «كانوا في طريقهم لإثارة الفتنة ونقلِ المشاجرة الى جامعة أخرى!» (**الرأي**، الخميس ٢٠٠٦/٣/١٦، ص ٤).

إذنْ، هو كفرٌ بالماضي إلى درجة الجهل به (السؤال عن «رئيس السلطة» قبل عرفات ينمّ عن جهلٍ فظيع بأهمّ قضية عربية على الإطلاق)، واستهتارٌ بالالتزامات والمهامّ («لم تكتب شيئًا» رفيقتي العزيزة)، وعَوْدٌ بالحراك الاجتماعي إلى مراحل ما قبل تاريخية (حرب العشائر في الجامعات تحت ظلّ «التنمية السياسية» لحكومةِ «التعيين» وبرلمانِ «الصوت الواحد»).

❖ ❖ ❖

هذا هو الشباب الذي يبحث عن دوره ونبحث عن «مشاركته السياسية»: جيلُ منظّمة «إنجاز،» وميلودي، والقوانين المؤقتة، والديموقراطيات الزائفة

ولكنْ، هل هو كذلك حقّاً؟!

هل آلافُ الشباب الذين أمضَوْا ساعات داخل سُحُبِ «مُسيِّلِ الدموع» في «معارك» الرابية (أقصد المظاهرات ضدّ سفارة العدوّ الصهيوني التي تلوِّث حيَّ الرابية الراقي) عامَيْ ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ هُمْ «غير ناس»؟

هل هم «شبابٌ آخرون» أولئك الذين تلقّوْا العصيَّ والهراوات أمام السفارة الأميركية في تظاهرة احتجاجية خطّطَتْها (بدهاءٍ) المرحومةُ عايدة الدبّاس وحَشَدَتْ فيها نساءَ «الطبقات البرجوازية» وشبابَها وشابّاتها من ساكني عبدون (أحدِ الأحياء الراقية في عمّان حيث يوجد مقرُّ السفارة الأميركية)، الأمرُ الذي جَعَلَ قواتِ الأمن تفكّر أربعَ ساعاتٍ بطولها قبل أن تقرّر الهجوم؟!

الواقع أنّ الشباب يعاني «انفصامًا» كما كُلّ المجتمع، لكنّه أشدُّ الفئات حدةً واضطرابًا. و«الانفصام» هذا ليس ذاتيّاً، بقدْرِ ما هو أثرُ تَركةٍ ثقيلةٍ وسياقٍ اجتماعي/سياسي مشوَّه:

هزائم واحتلالات وانهيار أحلام، وتسارعٌ وتمكُّنٌ رهيبان للپروپاغاندا الاستهلاكية، وتغلغلٌ أميركي/صهيوني حتى في قطاعَي التربية والتعليم تحت غطاء «تطوير المناهج» و«تشجيع المبادرات الذاتية» ونَشْرِ «بذور السلام.» ولعلّ أهمّ العوامل المؤثِّرة في هذا الانفصام هو عدمُ وجود حاملٍ سياسيٍّ قادرٍ على توظيف الحراك الشعبي للدَّفع بالمجتمع قُدُمًا، بدلاً من توظيف كلّ شيء للمصلحة الذاتية.

إنّ كلَّ المتناقضات ماثلةٌ في طاقيةِ ساحرٍ واحدٍ: تَسحب منها مظاهرةً مؤيِّدةً للعراق وفلسطين، كما تَسْحبُ منها مظاهرةً مؤيدةً لـ «الأردن أولاً»! تَسْحب منها شبابًا يُلْصقون البصلَ بأنوفهم في مواجهة الغاز المسيِّل للدموع، كما تَسْحب منها شبابًا يُغْلقون شارعَ الجامعة (مقابلَ البوّابة الشمالية تحديدًا) بعد فوز برشلونة الأخير في إحدى مباريات «أبطال أوروبا»! والشباب في كلّ الحالات المذكورة أعلاه هم أنفسُهم. يبقى أن نعرفَ الساحرَ، أيْ محرِّكَ الانفعالاتِ وردودِ الافعال. وهذا هو السؤال الصعب فعلاً

❖ ❖ ❖

الحقّ أنّ دراسةَ الظواهر في المجتمعات «المشوَّهة» (ومنها موضوعُ الملفّ) مسألةٌ بالغةُ التعقيد، ويَكْذب مَنْ يقول إنّه قد وَضَعَ يده على مَكْمن الخلل وسُبُلِ العلاج. لكن ما قد يكون معقولاً هو عرضُ هذه الظواهر ومحاولةُ تحليلها، علّنا نَخْرج بفهمٍ أوسع قليلاً ممّا ظننّا أنّنا نمتلكه. وهذا هو ما يحاول ملفُّنا في الآداب مقاربتَه: فتح آفاق أوسع لإجاباتٍ لا تدّعي أنّها «هي الحلّ.»

قبل أن أنسى: لا بدّ من أن أشكر جميعَ الذين أَسْهموا في هذا الملفّ، وأخصّ المهندسة منى العاصي التي اضطلعتْ بعبءِ تفريغِ أشرطة الندوة إلى النصّ الذي تجدونه بين أيديكم.

هـ. ب.
عمّان

الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرُّد ـ الاستلاب

الحركة الطلاّبية الأردنية نموذجًا

هشام البستاني

I ـ مدخل: من الإنسان إلى «المسنَّن»

يولَد العربيُّ عادةً ضمن أُسْرة كبيرة، وغالبًا ما يتعوّد السكوتَ منذ الصغر في حضرةِ مَنْ هم أكبرُ منه سنّاً، ويقال له إنّ «كثرةَ الأسئلة قِلةُ حياء.» ثم يَخْرج إلى المدرسة، فيكون عليه أن «يتكتَّفَ» دلالةً على الأدب، وأن يمرّ بتمرينات شبهِ عسكرية (من «طابور الصباح» إلى الالتزام بعدم مغادرة الصف أو المدرسة). وذلك كلّه يَهْدف إلى تطويع الطفل ضمن المنظومة الاجتماعية المتوارثة، وإلى وأد أيّ نزعة للتغيير أو النقد، تحت تهديد العقوبة القاسية «التي يتعرّض لها الابنُ حين يعصى إرادةَ أبيه في نمط العائلة التقليدي، [فـ] يصبح الابنُ عاجزًا ومسلوبًا من حقوقه ومجرَّدًا من ملكيّته.. » ويتعلّم ألاّ يأمل في الوصول إلى هدفه إلا «بالخضوع لإرادة أبيه»[١] وللإرادة الاجتماعية القمعية بشكلها الأوسع.[٢]

غير أنّ هذا النسق يتعارض مع البنية النفسية للطفل والشاب التائقيْن دومًا إلى الحرية، ويستدعي من ثم خرقًا دائمًا للقواعد يتجلّى ـ في شكله الأكثر تكثيفًا ـ في مرحلة «المراهقة.» ويواصل الشابُّ محاولات «الخروج من جلباب الأب،» التي تتكسّر في النهاية حين يتموضع هو **نفسُه** اجتماعيّاً كأب (أو أمّ طبعًا) في المنظومة نفسها، ومن خلال آليتين متداخلتين.

ـ الزواج. حيث يتحوّل الشابُّ إلى «مُعيل» عليه مسؤولياتٌ تقتضي منه التخلّي عن أفكاره «الغريبة» ليتمكّن أولاً من تحقيق المتطلّبات الاجتماعية (منزل، أثاث، مجوهرات، مهر، عرس، ...) ومن ثم لتوفير لقمةِ العيش لنفسه وعياله.

ـ العمل حيث يضطرّ الشابُّ إلى الانخراط في المنظومة الاجتماعية/الاقتصادية الفاسدة السائدة، حتى يستحيل عليه أن يفتكَّ منها (هذا إنْ لم يتواطأْ معها).

وعليه، فإنّ الطفل/الشاب العربي يمرّ بآليات اجتماعية تعيد تشكيلَه من إنسان إلى «مسنّن» في الآلة الاجتماعية. وتصل هذه التحوُّلاتُ ذروتَها عندما «يندمج» الشابّ اجتماعيّاً بالآليات التي كان متمرِّدًا عليها وهكذا «يَعْقل» ويقرِّر «بمحض إرادته،» وبـ «مساعدة» مبرمجة من الأهل والمدرسة والجامعة والمجتمع، التحوُّلَ إلى مسنّن، حيث لا مفرّ سوى الهجرة أو الانتحار.[٣]

هنا، نستطيع تحديدَ صراع متبلور: إنّه صراعُ الأقلية ذاتِ النمط الأبوي الرجعي (قارنْ ذلك بالأقلية الرأسمالية) ضدّ الأغلبية الشابة من رافضي ذلك النمط (قارنْ ذلك بالأكثرية العمّالية) الأغلبية الشابة (مضافًا إليها النساءُ والأطفال) يقع عليها الاضطهادُ الأقصى، وتُفْرض عليها الوصايةُ الاجتماعية والاقتصادية بشكل دائم:

- يُفْرض عليها الكبتُ العاطفي والجنسي ذلك أنّ «المراهق في ديموقراطيّتنا العربية مواطنٌ تحت الرقابة الدائمة، مثلَ مريض في الحَجْر يطاردُ مريضةً مثلَه » بل إنّ «الديموقراطية العربية» لا تكتفي بشرعنة هذا العداء، وإنّما تَعْتبره «واجبًا أخلاقيّاً مقدّسًا بشهادةٍ من رجال الدين.»[٤]
- تُستغلّ اقتصاديّاً. فلا تُعدُّ الدراسةُ، مثلاً، عملاً يستدعي راتبًا أو مكافأةً، مع أنّه يَدْخل في صلب العملية الإنتاجية من

---

١ ـ هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٣)، ص ٦٤

٢ ـ يمكن ملاحظةُ أثر نموذج «الأب» في إعادة صياغة النمط الرجعي وآلياته، ورفضِ الجيلِ اللاحقِ لها، في قصة «لا» لزكريا تامر في مجموعته **النمور في اليوم العاشر** (بيروت دار الآداب، ط ٢، ١٩٨١)، ص ٦٦

٣ ـ يَحْضرني مقطعٌ من أغنية «لازم غيِّر النظام» لأسامة الرحباني، يقول فيها «يا صبي ادّيش بدك تعانِدْ، وصلِتْ ع نقطة اللاعودة، يا بتنتحِرْ، يا بتهاجِرْ، يا بتفُوت في اللعبة »

٤ ـ الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسْر** (لندن دار رياض الريِّس للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٩ ويعتقد النيهوم أنّ السبب في هذه النظرة الاجتماعية الارتيابية تجاه المراهقين هو أنّ الثقافة العربية هي «ثقافةُ مجتمعٍ من المتزوّجين الذين يعيشون في عصرٍ زراعيٍّ بسيطِ التركيب، انتهى منذ ثلاثمئة سنة على الأقل »

الحكومة الأردنية رعتْ مظاهراتٍ شبيهةً بمظاهرات لبنان، وبإخراجٍ واحد ساتتشي آند ساتشي!

حيث اكتساب المعرفة والمهارة. وغالبًا ما يَعْمل الأطفالُ والشبابُ ليَذْهب الراتبُ، على قِلّته، إلى جيْب الأب أو الأم.

- يتمُّ التعاملُ معها بدونية وازدراء.
- لا تَنْعكس كثرتُها في مراكز متقدِّمة من أماكن صنع القرار، ولا يتمّ إشراكُها في تخطيط السياسات أو البرامج المتعلقة بها أو بمجتمعها.

لهذا كلّه يتمرّد الشبابُ، ويَنْدفعون نحو التغيير الراديكالي: فيرفضون الملابسَ التقليدية، والموسيقى التقليدية، والطعامَ التقليدي. ولعدم وجود ثقافة تقدمية حقيقية، فإنّهم يَسْقطون في النمط الاستهلاكي العولمي الجذّاب، أو «الفكر الديني» الجذّاب هو أيضًا. ويتمّ ذلك ضمن تقسيمة طبقية: فَمَنْ يَمْلك ثمنَ التوجُّه نحو النمط الأوّل يَفْعل، ومَنْ لا يَمْلك الثمنَ يتوجّه نحو نمطٍ نقيضٍ في المظهر ولكنّه متوافقٌ معه في الجوهر الاستلابي. فإذا كان الاستلابُ الأول هروبًا إلى الخارج، وذلك بنبذ الثقافة التقليدية وتبنّي النمط الاستهلاكي الرأسمالي (الأميركي تحديدًا)، فإنّ الاستلابَ الثاني (أو «الصحوة» كما يسمّيها البعض!) هو الهروبُ إلى الداخل، إلى الماضي، وذلك في عملية عبثيّة للرجوع ألف وأربعمئة عام إلى الوراء للبدء بسبقٍ حضاريٍّ جديدٍ ضِمْنَ معطياتٍ لن تتكرّر أبدًا.

يعزّز الاستلابَ الأول سيطرةُ السمعي/البصري على سائر المنتجات الثقافية، ورواجُ قنوات الفيديو كليپ ومنتجاتها. وربما كان التعبيرَ الأمثلَ عن هذا الأثر مظاهراتُ «سوريّة اطلعي برّا» [اللبنانيّة] التي كانت فيديو كليپ مكبَّرًا وإعادةَ إنتاج لشباب تشبّعوا بالهيئات الجديدة new looks والـ «أناقة العارية» ـ إذْ على التظاهر نفسِه أن يكون على الموضة in style! ولقد شَهِدْنا مثلَ هذا في الأردن، وذلك في المظاهرات التي رَعَتْها الحكومةُ بعد تفجيرات عمّان وجوهٌ ملوّنة، وبطونٌ مكشوفة، وحزنٌ متكلّف، وآلافُ الخِرَقِ الملوّنة المسماة أعلامًا وطنيةً ـ وكلُّها من إخراج واحدٍ نادين لبكي، وساتشي آند ساتشي، وسائر الوجبات الروتّانية السريعة التي يعيد الشخصُ إنتاجَها بصفتها وعيًا شخصيًا أصيلاً، دون أن يتنبّه إلى أنّها مجردُ إعادةِ تمثُّلٍ للقيء الاستهلاكي اليومي الذي تضخّه الشركاتُ (ملابس، مكياج، نظّارات، صبغات شعر، حقن ستيروید، سيّارات، موبايلات،...) ويبدو أنّ الرأسماليّة، التي أصبحتْ خبيرةً جدّاً في «خلق الطلب،»[1] تعرف أيضًا أنّ الفرد الخاضع لسطوة السلعة الاستهلاكية قادرٌ على أن يعمل أيّ شيء ليُشْبعَ نهمَه إلى تلك السلعة، ويتحوّل المحيطُ (البيت، الوطن) إلى سوق أسهمٍ وسنداتٍ لا غير: أموال، وكبسات أزرار، وأرقام، وأحرف تمرّ بسرعة على شاشةٍ مضيئة.

إنّ ما لاحظتُه في النمطيْن السائديْن للتعبير عن «التمرُّد» الشابّ هو اشتراكُهما في جذر واحد هو «الاستلاب،» كما عَرّفَه فيورباخ وماركس. فـ «الوهم الرفضي» عندهما وثنٌ حين تغيبُ صيرورةٌ تقدميةٌ حقيقية: الأول يجعل من إفرازات الإمبريالية والعولمة وثنًا استهلاكيًا، والثاني يَجْعل من الماضي وثنًا تطهريًا. فإذا أضفنا حقيقةَ أنّ المجتمع الأردني مجتمعٌ شابّ، يشكّل مَنْ هُمْ دون الثلاثين ما نسبتُه ٧٣,٥٪ من مجموع السكان،[2] وأنّ الحركة الطلابية الأردنية هي الحركة الوحيدة التي تَحْمل برنامجًا استراتيجيًا رغم التغيّرات والفجوات الزمنية الكبيرة بين «فترةِ نهضةٍ طلّابيةٍ» وأخرى،[3] بل وتُعْتبر «كُلاً لا يتجزّأ

١ ـ أيامَ زمان، كانت الحاجةُ هي التي تَخْلق الطلبَ، والطلبُ يؤثّر في العرض زيادةً أو نقصانًا. وأما اليوم فتقوم الشركاتُ بإنتاج السلع، ثم تستأجر شركاتٍ أخرى للقيام بحملاتٍ إعلانية لإقناع المستهلك بأنّه في حاجة ماسة إلى هذه السلع، فتَخْلق بذلك الطلبَ، ويتحكّم منتجُ السلعة بالعرض والطلب معًا!

٢ ـ موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية على الانترنت www.dos.gov.jo، والنِّسَبُ خاصةٌ بالعام ١٩٩٨. ويلاحَظُ أنّ الفئة العمرية المتنفِّذة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا (الفئة العمرية ٤٥ ـ ٦٤) تمثّل ما نسبته ٩,٥٪ فقط

٣ ـ هذا البرنامج يتمحور حول ثلاث نقاط: إنشاءُ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن كجسمٍ نقابي يضمّ جميعَ الطلبة الأردنيين، وإطلاقُ الحريات العامة والحريات الأكاديمية، وخفضُ رسوم التعليم في كافة المواقع التعليمية

الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرّد ـ الاستلاب

بدليلِ أنّ أُطُرها العامة وأهدافَها الرئيسية ظلت ثابتةً طيلة السنوات الخمسين» الماضية،[١] استطعنا الاستنتاجَ بحذر أنّ الشباب هم المعادلُ الاجتماعي للطبقة العاملة في المفهوم الماركسي التقليدي، وأنّ الطلبة (الطليعة المثقفة للشباب) هم بروليتاريا اجتماعية بامتياز فـ «الحركة الطلابية تتميّز بحرية المبادرة والفعل، ذلك أنّها غير خاضعة كليّاً لأَسْر العلاقات الاجتماعية بحكم شبابيّتها.»[٢] ويصبح الرهانُ عليها في التغيير رهانًا في مكانه، وتَصْدق العبارة «إنّ تاريخ المعارك التحررية التي خاضتْها البشريةُ هو تاريخُ الأجيال الفتيّة.»[٣]

II ـ الحركة الطلابية الأردنية خلال عام ٥٠ عامًا: عرضٌ تاريخي لسياق الإحباط

لا يستطيع الباحثُ في موضوع يمسّ الشبابَ والمشاركةَ السياسية في الأردن إلاّ أن يلمس الترابطَ الكبيرَ بين هذا العنوان والعمل الطلاّبي. ولذلك يصبح من الضروري استعراضُ تاريخ الحركة الطلابية الأردنية لنرى مسارَ التحوُّلات التي وصلتْ بنا إلى الوقت الحالي، ولبلوغ تحليل موضوعي للوضع الحالي للشباب، ولعزوفهم عن المشاركة في الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، بل وتقشُّفهم في التحرُّك الفعّال من أجل مصالحهم المباشرة.

ويجب التنويهُ إلى أنّ الحِقَبَ الزمنية التي جزّأتُ إليها تاريخَ الحركة الطلاّبية لا تَخْضع لفترات متساوية، وإنّما تَعْتمد على أحداث مهمة قامت بها هذه الحركة أو على أحداث سياسية أثّرتْ بشكلٍ كبيرٍ في مسيرتها.[٤]

أ ـ الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧. تبدأ قصةُ الحركة الطلابية فعليّاً في بدايات عام ١٩٥١، حين دارت حواراتٌ طلاّبيةٌ موسّعة (ربما بتأثير من الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات خارج الأردن، والذين اختلطوا بتجارب طلابية تنظيمية، أو عملوا ضمن روابط عربية أخرى) أَفرزتْ مقترحاتٍ هامةً حول ضرورة إنشاء اتحاد طلاّب أردني، وتأسيسِ جامعة وطنية، وتخفيضِ رسوم التعليم المدرسية، والاهتمامِ بالثقافة العربية.[٥]

استمرت هذه الحوارات بالتبلور إلى أن أخذتْ شكلَها النهائي بقيام «المؤتمر العام لطلبة الأردن» عامَ ١٩٥٣، وهو أول تجمُّع طلاّبي أردني قام بجهود نشطاء طلاّبيين، وعلى الأخص من البعثيين والشيوعيين. وقد أدّى المؤتمرُ العديد من المهمات الوطنية والنقابية: فهو، على سبيل المثال، رَفَضَ المعاهدةَ الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨، واستمرّ بالضغط من أجل إنشاء جامعة وطنية، وإصدار بطاقات طلاّبية أخْضَعت أجورَ المواصلات للتخفيض،[٦] وقاد التظاهراتِ المناهضةَ لسيطرة الإنجليز على الجيش، وعارض حلفَ بغداد (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)، وخرج مؤيِّدًا لمصر خلال العدوان الثلاثي (١٩٥٦) واحتجاجًا على إقالة حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٧). وخلال تلك التحركات قَدّمت الحركةُ الطلاّبيةُ الناشئة عشراتِ الشهداء، وعلى رأسهم الشهيد حقّي الخصاونة، أولُ رئيسٍ للمكتب

---

١ ـ سامر خرينو، **الحركة الطلابية الأردنية ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨** (عمّان دار السندباد للنشر/مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠)، ص ٩.

٢ ـ الاتحاد العام التونسي للطلبة، **مذبحة ٨ ماي: ربيع الجامعة التونسية** (تونس. دون ناشر، ١٩٩١)، ص ١٣

٣ ـ مجموعة مؤلفين، **الثورة تحتضن الشباب** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧)، ص ٢

٤ ـ اعتمدتُ بشكل أساسي في هذا القسم على المرجع المحترم الوحيد الذي أرّخَ للحركة الطلاّبية في الأردن، وهو كتاب الباحث سامر خرينو **الحركة الطلابية الأردنية ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨**، مذكور سابقًا، إضافةً إلى تجربتي الشخصية في هذا المجال، وأحاديث ومقابلات مختلفة مع نشطاء الحركة الطلابية على امتداد سنوات نضالها، والاعتماد أحيانًا على بعض المصادر الأخرى المشار إليها في الهوامش

٥ ـ خرينو، مصدر مذكور

٦ ـ **الاتحاد العام لطلبة الأردن، نضال الحركة الطلابية الأردنية ومنظمتها «الاتحاد العامّ لطلبة الأردن»** (دون ناشر، دون تاريخ)، ص ١٥

شهدت الحركةُ الطلابية الأردنية انطلاقةً جديدة مع وجود منظمات المقاومة الفلسطينية داخل الأردن

التنفيذي للمؤتمر العام لطلبة الأردن، الذي استُشهد برصاص الجيش أثناء قيادته للمظاهرات في مدينة إربد عام ١٩٥٤؛ والشهيدة رجاء أبو عماشة التي استشهدتْ في الفترة نفسها وهي تُنْزل العلمَ البريطاني عن القنصلية البريطانية في القدس.

حين حصل الانقلابُ على حكومة سليمان النابلسي وفُرضت الأحكامُ العرفية، زُجَّتْ قياداتُ المؤتمر في السجون أو نُفيتْ خارج الأردن. وبذلك طُويتْ صفحةُ «المؤتمر،» مع أنّه كان الأبرزَ على صعيد الحركة الطلاّبية طيلة الخمسين عامًا التالية لسببين.

أ ـ وحدة الحركة الطلاّبية داخل إطاره. ب ـ وجوده الفعلي المؤثِّر داخل الأردن. وهما نقطتان لم تجتمعا في أيّ تنظيم طلاّبي نقابي لاحقًا.

ب ـ الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. في هذه الفترة تركّزت الحركةُ الطلابية خارج الأردن بسبب نفي قياداتها إلى الخارج، وإعلان الأحكام العرفية داخل الأردن، ودعم القيادات البعثية والناصرية للحركة الطلابية، وزيادةِ البعثات إلى الدول الاشتراكية وقد نشأ آنذاك تنظيمان نقابيان رئيسيان هما «الاتحادُ العامّ لطلبة الأردن» الذي سيطر عليه البعثيون عمومًا، و«اتحادُ الطلبة الأردني» الذي يُعتبر فعليّاً المنظمةَ الطلابيةَ للحزب الشيوعي

ففي العام ١٩٥٩ جرى لقاءٌ في القاهرة بين ممثّلي الروابط الطلاّبية الأردنية في دمشق والإسكندرية ولبنان والقاهرة[١] تمخّضَ عن ولادة المؤتمر الأول للاتحاد العامّ لطلبة الأردن. وقد شهد الاتحادُ ازدهارًا أثناء الوحدة بين مصر وسوريا، لكنّه «لم يتمكّن من الامتداد داخل الأردن بفعل الحظر السياسي وغياب الجامعات الوطنية.»[٢]

وفي شباط ١٩٦٣ عَقَدَتْ جمعياتُ روابط الطلبة الأردنيين الدارسين في أوروبا الشرقية (والتي يسيطر عليها الشيوعيون بشكل واسع) مؤتمرًا توحيديّاً في سلوڤاكيا، أعلن في نهايته عن قيام «اتحاد الطلبة الأردنيين في أوروبا.» وبعد ستة أشهر، عَقَدتْ مجموعةٌ من الطلبة الشيوعيين داخل الأردن مؤتمرًا في جرش. أَعلنتْ فيه عن تأسيس «اتحاد الطلبة الأردني» ومركزُه عمّان وقام اتحادُ الطلبة الأردنيين في أوروبا في العامَ التالي باعتبار نفسه فرعًا للاتحاد الأخير. واستمرّ أداءُ الاتحاد داخل الأردن ضعيفًا نسبيّاً بسبب ظروف العمل السرية والقمع والاعتقالات.

ج ـ الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠. نتيجةً للظروف التي أوجدتْها هزيمةُ حزيران ٦٧، وصعودِ خيار المقاومة الشعبية ضدّ الاحتلال الصهيوني، ووجودِ منظّماتِ المقاومة داخل الأردن، شَهدتْ الحركةُ الطلاّبيةُ الأردنية انطلاقةً جديدةً وقوية فقد أعلن الاتحادُ العامّ لطلبة الأردن عن نفسه في الجامعة الأردنية مطلعَ عام ١٩٦٨، وانضمَّ إلى قوات طلائع حرب التحرير الشعبية. وفي الفترة نفسها أُعيد تأسيسُ اتحاد الطلبة الأردني في الداخل، «إلاّ أنّ هذا الاتحاد ظلّ ضعيفًا لأنّ الشيوعيين اتّخذوا مواقفَ سلبيةً من العمل الفدائي ومن قوى المقاومة، ممّا دَفَعَ الاتحادات الطلاّبيةَ التابعةَ لهذه القوى لأن تُقاطع اتحادَ الطلبة الأردني معظمَ الوقت.»[٣]

كما تأسس آنذاك أيضًا «الاتحادُ الوطني لطلبة الأردن ـ جبهة النضال الطلابي» تحت إشراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و«اتحادُ طلبة الضفتيْن» تحت إشراف حركة فتح. وكان هذان الاتحادان معنييْن بالقضايا الوطنية، فانخرط أعضاؤهما في المقاومة، وشاركوا في المسيرات وإقامة المعسكرات الطلاّبية. ولكنْ بعد إحداث أيلول ١٩٧٠، انتهى فعليّاً وجودُ قوى المقاومة في الأردن، فانتهى بذلك وجودُ الاتحاديْن المذكورين.[٤]

د ـ الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥. نتيجةً لأحداث أيلول ١٩٧٠، «تمّ الاتفاقُ في بيروت بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٥ بين كافة المنظمات الطلاّبية والقوى الوطنية... على توحيد الحركة الطلاّبية الأردنية في إطار الاتحاد العام لطلبة الأردن.»[٥] ثم عُقد المؤتمرُ الثالث

١ ـ المصدر السابق، ص ١٨

٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ خرينو، مصدر مذكور

٥ ـ **الاتحاد العام لطلبة الاردن**، مصدر مذكور، ص ٣٠

الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرد ـ الاستلاب

الاستثنائي لاتحاد عامّ طلبة الأردن عامَ ١٩٧١ في عين الحلوة بلبنان، فكان نقلةً نوعيةً تاريخيةً للحركة الطلّابية الأردنية إذ أَعلنتْ جميعُ التنظيمات الطلابية اندماجَها في الاتحاد العامّ، عدا الشيوعيين الذين رَفَضَوا حضورَ المؤتمر وتمسّكوا بتنظيمهم التاريخي: «اتحاد الطلبة الأردني.» وقد انتعش الاتحادُ العامّ في السبعينيات، ووصلتْ أعدادُ فروعه إلى ٣٤، وبلغ أعضاؤه ٦٥٠٠ طالب وطالبة.[١]

في العام ١٩٧٢، طَرَحت الجامعةُ الأردنية مشروعَ اتحاد تابع لها سعيًا إلى احتواء العمل الطلابي وقد شاركتْ معظمُ التيارات في انتخابات هذا الاتحاد، وفاز بمقاعده في عاميْه الأوليْن طلبةٌ شيوعيون وآخرون يَنْتمون إلى الجبهتين الشعبية والديموقراطية. وفي العام الثالث (والأخير) من عمر الاتحاد، فاز الإسلاميون بنسبة جيدة من المقاعد[٢] ـ وهي المرةُ الأولى التي يسجّل فيها دخولُ الإسلاميين إلى قيادة العمل الطلّابي. وقد قام الاتحادُ بعدة نشاطات سياسية ونقابية كان أهمّها تنظيمُ مسيرات واعتصامات عامَ ١٩٧٣ احتجاجًا على رفع رسوم الدراسة، استمرت ثلاثةَ أيام، وانتهت بدخول قوات الأمن إلى الجامعة. كما أَضرب طلبةُ الكليّات العلمية أربعةَ أيام أواخرَ عام ١٩٧٤ للمطالبة بإقرار نظام داخلي جديد للاتحاد، ونجحوا في ذلك. ونَظّم طلّابُ كلية العلوم إضرابًا لمدة أسبوعين عامَ ١٩٧٥ احتجاجًا على أحد القرارات الأكاديمية، لتنتهي الأحداثُ بزيارة رئيس الوزراء إلى الجامعة وإعلان إلغاء القرار

بعد انتهاء دورة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قرّرتْ إدارةُ الجامعة «عدمَ إجراء انتخابات جديدة للاتحاد... دون أن تعلن رسميّاً عن حلّه،»[٣] لينتهي بذلك اتحادُ طلبة الجامعة الأردنية بعد أن فشلتْ إدارةُ الجامعة في تحقيق غرضها منه، وحلّتْ محلّه «الجمعياتُ الطلّابيةُ» التي تَنْحصر مهمّاتُها في القضايا الخدمية البحتة.

هـ ـ الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦. ومن أحداثها التي تعنينا مباشرةً.

ـ أنّ «الاتحاد العامّ لطلبة الأردن» عقد مؤتمرَه عامَ ١٩٧٦ في بغداد، فانشقّ عنه تيارُ البعث السوري بعد إدانة المؤتمر دخولَ القوات السورية إلى لبنان، وانشقّت الجبهةُ الديموقراطية عامَ ١٩٧٩ بعد طَرْحها الحلَّ المرحليَّ للقضية الفلسطينية، وبدأ الكثيرُ من الفروع بالانفصال أو التآكل، وجَمّدتْ بقيةُ القوى نشاطاتِها داخل الاتحاد لخلافات سياسية، فتكرّستْ سيطرةُ البعث العراقي على الاتحاد، وليضعفَ كثيرًا خلال الثمانينيات وما تلاها.

ـ وأنّه في العام ١٩٧٧، انضمّت الجبهةُ الديموقراطية بعد انشقاقها المذكور إلى «اتحاد الطلبة الأردني» تحت اسم جديد هو «الاتحاد الوطني لطلبة الأردن» وقد بدا أنّ تنظيم هذا الاتحاد كان جيِّدًا رغم سريّته، واستفاد من الفراغ الذي خَلّفه اتحادُ الجامعة الأردنية بعد حلّه، واستطاع عامَ ١٩٧٧ الحصولَ على قيادة ١٧ جمعية طلابية من أصل ٢١،[٤] وأن يضمّ عددًا كبيرًا من اليساريين المستقلّين، إضافةً إلى الشيوعيين والديموقراطيين، وامتدّ نشاطُه إلى جامعة اليرموك بعد افتتاحها

كان الاتحاد نشيطًا سياسيّاً. فقد دان اتفاقَ كامب ديفيد عامَ ١٩٧٨، ونظّمَ مظاهرات ضدّ توقيع المعاهدة المصرية ـ الصهيونية عامَ ١٩٧٩ كما نظّم معرضَ يوم الأرض بعد ذلك بايام، فاقتحمتْه مجموعةٌ محسوبةٌ على أجهزة الأمن ودَمّرتْ محتوياته، فكان أن أعلن الاتحادُ الاعتصامَ والإضرابَ داخل الجامعةُ أربعة أيام، فحاصرتْ قواتُ الأمن الجامعةَ واعتقلتْ ٣٠ طالبًا، وبعد أن هدأت الأوضاعُ في اليوم الرابع فصلت الجامعة ٢٠ طالبًا واعتقلتْ قواتُ الأمن أعدادًا أخرى، الأمرُ الذي أدّى إلى الإضراب والاعتصام أسبوعين متتاليين. ونظرًا إلى الاعتقالات والملاحقات الأمنية فقد خفَّتْ وتيرةُ الاتحاد في السنوات التالية، وانفرط عقدُه عامَ ١٩٨٢ بعد انسحاب الجبهة الديموقراطية منه

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ خرينو، مصدر مذكور

حشدُ الزخم الشعبي يتحقّق بشكلٍ أفضل خلف القضايا الأساسية فلسطين والعراق

خاضت القوى الطلابيةُ (اليساريةُ بشكل خاصّ)، رغم تشتُّتها خلال الثمانينيات، نضالاتٍ نقابيةً هامةً جدّاً، كان أبرزَها مظاهراتُ جامعة اليرموك عامَ ١٩٨٣ للمطالبة بتخفيض المعدّل التراكمي الذي يستحقّ الطالبُ الإنذارَ الأولَ بموجبه من ٧٠٪ إلى ٦٥٪، فتحقّقَ لها ذلك باستمرار المظاهرات عدّة أيام كما حصلتْ مظاهراتُ جامعة اليرموك عامَ ١٩٨٦ بهدف إلغاء رسوم مالية فرضتْها إدارةُ الجامعة لقاء التدريب العملي لطلبة كلية الهندسة، وتطوّرتْ بإضافة مطالبة إطلاق سراح المفصولين على خلفية تلك المظاهرات، وانتهت باقتحام قوات الأمن حرمَ الجامعة فجرَ ١٩٨٦/٥/١٥ ووقوع ٣ شهداء وعشرات الجرحى

و ـ الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢. بتأثير هبّة نيسان عامَ ٨٩ في مدن الجنوب، والانفراج «الديموقراطي» المزعوم الذي تبلور بإعادة الحياة البرلمانيّة إلى الأردن، بدأتْ سلسلةٌ من الحوارات الطلاّبية، وخصوصًا في الجامعة الأردنية، من أجل الوصول إلى صيغة تمثيلية للطلبة. فطَرح القوميون واليساريون صيغةَ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، في حين طَرَحَ الإسلاميون الاتحادات الموقعيةَ الواسعةَ الصلاحية، وطَرَحَ الطلبةُ المستقلّون (وهم طلبةٌ محسوبون على الأجهزة الأمنية، تبلوروا لاحقًا باسم «تجمُّع الوطن») صيغةَ الاتحادات الموقعيةِ المحدودةِ الصلاحية وقد انضمّ الإسلاميون فيما بعد إلى صيغة الاتحاد العامّ مع القوميين واليساريين، وأُطلق على التحالف «مبادرةُ الوحدة الطلاّبية» في مواجهة مبادرة المستقلين. ثم جرى استفتاءٌ شارك فيه أكثرُ من ٨٠٪ من طلبة الجامعة الأردنية، لتفوز صيغةُ الاتحاد العامّ بأكثرية ٧٦٪ من الأصوات. بعد ذلك أُجريت انتخاباتُ اللجنة التحضيرية، فسيطر الإسلاميون على ٨٢ مقعدًا من أصل ٨٥ مقعدًا، وكان ذلك صدمةً قاسيةً لقوى اليسار الطلابية لم تقمْ منها حتى الآن.

غير أنّ الإسلاميين لم يمارسوا الجدّيةَ المطلوبةَ لإنجاز الاتحاد العامّ، واتّفقوا عامَ ١٩٩٢ مع إدارات الجامعات الرسمية على صيغة الاتحادات الموقعية التي شتّتت العملَ الطلابي، واعتُبِر ذلك انتكاسةً كبيرةً لنضالات الحركة الطلابية.

ز ـ الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٩. سيطرت الحركة الإسلامية تمامًا على الاتحادات الموقعية، لكنّها لم تستطعْ توفيرَ المظلّة النقابية والسياسية للطلبة بما يتناسب مع المرحلة. كما فشلتْ في حلّ كثير من القضايا الطلابية،[1] ولم تؤدِّ الدورَ المطلوبَ في القضايا الوطنية الهامة مثل أحداث الخبز عامَ ١٩٩٦.

وبعد إقرار الحكومة لقانون الصوت الواحد في الانتخابات النيابية، وتطبيقِهِ في مرحلةٍ لاحقة داخل الجامعات، برزتْ بقوةٍ ظاهرةُ الإقليمية والجهوية ومع أنّ الإخوان المسلمين «حاولوا الوقوفَ في وجه هذا التيّار، إلاّ أنّهم انساقوا نحو الأخذ بالإقليمية في طرح مرشّحيهم غيرَ مرةٍ لكسب أكبر عددٍ ممكن من الأصوات، ممّا أثّر في النهاية على نوعية القيادة الطلابية التي حَرّكت الشارعَ في خضم الأحداث المهمة.»[2] ولا يُحْسب للحركة الإسلامية في الوسط الطلاّبي إلاّ رفضُها لمعاهدة السلام مع العدو الصهيوني، ودعواتُها المستمرة إلى مقاومة التطبيع في أوساط الطلبة والجامعات

في تلك الفترة بدأ نجمُ تيّار طلابي جديد في البروز تحت اسم «التجمُّع الطلابي الوطني الأردني ـ وطن،» وهو تجمُّعٌ ساهمت الأجهزةُ الأمنيةُ في إنشائه، ودعمتْه هي وإداراتُ الجامعات الرسمية بكلّ الوسائل وقد نما هذا التيارُ بهدوء، وبلغ أوجَه في العام ١٩٩٨ حين سيطر على الاتحادات الموقعية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة.

ومع أنّه نشأتْ على الساحة الطلاّبية تجمُّعاتٌ إقليميةٌ فلسطينيةٌ ترعاها على ما يبدو السفارةُ الفلسطينية وتنظيمُ فتح، فإنّها لم تكن ذاتَ تأثير كبير رغم إصدارها البياناتِ والملصقات

أما بالنسبة إلى القوى القومية واليسارية فقد انحسر دورُها كثيرًا واقتصر وجودُها على مجموعات صغيرة من الطلبة المستقلين ولم يكن للأحزاب القومية واليسارية أيةُ كوادر طلابية تُذْكر.

١ ـ ٢ ـ المصدر السابق

ح ـ الفترة ٢٠٠٠ ـ الحاضر. في نيسان ٢٠٠٠، وإمعانًا في ضرب الحركة الطلابية المترهّلة، أصدرتْ إدارةُ الجامعة الأردنية تعديلات على نظام اتحاد طلبة الجامعة الأردنية، بحيث أصبح نصفُ المجلس منتخبًا ونصفُه الآخر (بمن فيهم الرئيس) يعيَّن من قِبل رئيس الجامعة عندها برزتْ دعواتُ المقاطعة من كافة القوى الطلّابية (فيما عدا تيّار «وطن»)، وبادر اليسارُ (حزب الوحدة الشعبية تحديدًا) مرةً أخرى إلى طرح صيغة الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، فانضمَّ إليها الإسلاميون لاحقًا في ما سُمّي «تحالف القوى الطلابية.» وقد انبثقتْ لجنةُ متابعة عن هذا التحالف، لكّنها مالبثتْ أنْ انشقَّتْ مرتيْن أواخرَ العام ٢٠٠٠: الأولى حين انسحب الإسلاميون عندما لم يصلوا إلى صيغة تَضْمن لهم الأغلبيةَ في اللجنة التحضيرية للاتحاد العامّ، والثانية بعد أن جَمَّدَ اليساريون المستقلُّون نشاطَهم (وهم الأكثريةُ طلاّبياً) عقب إصرار المكاتب الحزبية على تقليص دورها في لجنة المتابعة.

تكثَّفتْ مساعي الإسلاميين في شهر ٢٠٠١/٥ مع قرب الانتخابات البرلمانية في الأردن، وأعادوا دعوةَ ممثّلي الأحزاب والمستقلّين إلى مؤتمر للموافقة على صيغة دستور طرحه الإسلاميون، إضافةً إلى اقتسام مقاعد اللجنة التحضيرية غير أنّ الاجتماع باء بالفشل بعد مقاطعة المستقلّين له

وما زال الأردن حتى الآن من دون اتحاد طلبة عامّ، ومن دون اتحادات أو منظمات طلابية أو شبابية مستقلة.

III ـ معوّقات العمل الشبابي والطلاّبي

أولاً: السلطة السياسية. عملت السلطةُ بشكلٍ كبير ومستمرّ على ضرب الحركة الطلابية الأردنية وتفتيتها. فمنذ بداية الخمسينيات رفضت الأجهزةُ الأمنية إعطاءَ ترخيص لاجتماع الطلاب في مؤتمرهم الأول عامَ ١٩٥٣، وحين سَمحتْ به حاصرتْ مكانَ الاجتماع وضايقت المجتمعين ولم تعترف به، فاضطُرّ إلى العمل السري. ومع إعلان الأحكام العرفية في ١٩٥٧/٤/٢٥، انتهى المؤتمر باعتقال قياداته أو مغادرتها البلادَ كما أدّى اعتقالُ قيادات الاتحاد الوطني لطلبة الأردن عامَ ١٩٧٩ إلى اختفاء الاتحاد عملياً

ولم توافق السلطةُ السياسية في أيّ مرحلة من مراحلها على قيام تنظيم نقابي طلاّبي جامع مستقلّ، بل عمدتْ إلى التضييق حتى ضمن الصيغ التفكيكية التي ابتدعتْها. فمثلاً حلَّت السلطةُ عامَ ٧٤ «اتحادَ طلبة الجامعة الأردنية» الذيَ انشأتْه بنفسها عامَ ٧٢ لمحاصرة اتحادات طلبة قوى المقاومة بعد أحداث ١٩٧٠، وأنشأتْ بدلاً منه جمعياتٍ طلاّبيةً «كانت اسوأ ما مرّ على التاريخ الطلابي قطعًا، لأنّ هذه الجمعيات شَتّتت العملَ الطلابي في كلّ المؤسسات الجامعية »[١]

وعمدت السلطةُ إلى الموافقة على الاتحادات الموقعية عامَ ١٩٩٢ لإجهاض مبادرة عام ١٩٩٠ لإنشاء الاتحاد العامّ. ثم فَرضتْ صيغةَ الصوت الواحد في الاتحادات الموقعية، انعكاسًا لتوجُّه السلطة العامّ القائم على تفتيت المجتمع الأردني إلى جهات ومناطق وعشائر وقامت إدارةُ الجامعة الأردنية عامَ ٢٠٠٠ بإصدار نظام يتمكّن بموجبه رئيسُ الجامعة من تعيين نصف أعضاء الاتحاد الموقعي ومن بينهم الرئيس، وتبعتْها في ذلك الجامعاتُ الحكوميةُ كلُّها.

كما عمدت السلطةُ إلى خلق ودعم تيار «حكومي» داخل الجامعات الأردنية. وتجمّع «وطن،» الذيَ تأسس في ١٩٩١/١١/٢٤، هو تيار إقليمي ويؤيِّد معاهدةَ السلام الأردنية ـ الصهيونية.[٢] كما أنشأ طلبةٌ من هذا التيار «نادي الصداقة والسلام» عامَ ١٩٩٦ في الجامعة الأردنية بعد توقيع معاهدة وادي عربة، وهو نادٍ يَهْدف إلى «إيجاد قاعدة طلابية قادرة على الاحتكاك مع المنظمات المماثلة لدى الطرف الإسرائيلي.»[٣] وفي فترة سابقة هاجم أفرادٌ

١ ـ المصدر السابق

٢ ـ ٣ ـ محمود الدبّاس، **إضاءات على الحركة الطلاّبية في الجامعة الأردنية** (عمّان مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨)، ص ٣٣، ٥٠

إعادة الاعتبار للموقف الراديكالي، مثل العدا السافر للولايات المتحدة يعيد الزخم إلى الحركة الشبابية.

من هذا التيار (قبل تبلوره بشكله المنظم الحالي) مظاهراتٍ مؤيِّدةً للانتفاضة الفلسطينية الأولى في جامعتَي اليرموك والأردنية يومَيْ ٨ و١٠ /١٢/١٩٨٨، مستعملين العصيَّ والجنازير.[١] وقد ترسَّخ هذا التيارُ وأخذ مواقعَ قياديةً في الجمعيات الطلابية والاتحادات الموقعية بدعمٍ من السلطة، وخصوصًا بعد إقرار قانون الصوت الواحد في الجامعات الأردنية.

وإمعانًا في التضييق على الحركة الطلابية والمشاركة الشبابية، أنشات الجامعاتُ في نهاية التسعينيات مكاتبَ للأجهزة الأمنية من أجل إحكام الرقابة على الطلاب وتخويفهم

ثانيًا: الواقع الاجتماعي/الثقافي. ذكرْنا أنّ الطفلَ العربي يتعرّض منذ ولادته للتأطير، وأحيانًا للاضطهاد. فتعاملُ إدارات المدارس وأساتذتها مع الطلبة، والعمليةُ التربويةُ المدرسيةُ برمّتها، يتمحوران حول نظامٍ شبه عسكري. وإذا أضفنا إلى ذلك وجودَ بيئةٍ مماثلةٍ في المنزل بحكم سلطة الأب أو الأم أو كليْهما، فإنّ المواطن العربي اليافع يتعرَّض في أخطر مراحل تكوين وعيه إلى عمليةِ هدمٍ تؤثِّر فيه في جميع مراحل اللاحقة.

كما أنّ عدمَ وجود دخل مستقلّ للطلبة والشباب بشكل عامّ، واعتمادَهم شبهَ الكلّي على أهلهم في السكن والإعالة المادية، عاملٌ إضافي يسهِّل الضغطَ عليهم لثنيهم عن أيّ نشاط سياسي أو نقابي.

وتُمْكن أيضًا ملاحظةُ عدة عوامل اجتماعية أخرى تصبّ في السياق نفسه:

أ ـ سهولة ممارسة الإدارة الجامعية للضغوط، مثل الإنذار والفصل، وما يَتْبع ذلك من عوْقٍ لمسيرة الطلاب الدراسية وتحمّيلهم أعباءً ماديةً.

ب ـ تراجُعُ الثقافة الوطنية التقدُّمية أمام الثقافة الاستلابية، بشقَّيْها الديني والاستهلاكي، وما يَسْتتبع ذلك من تشتُّتٍ للجهود الطلّابية ومنعِها من القيام بتغييرات جذرية.

ج ـ الانتكاسات السياسية المتلاحقة، وخصوصًا في العقد الأخير من القرن العشرين (حرب الخليج الثانية، احتلال العراق، استمرار عملية تصفية القضية الفلسطينية)، الأمرُ الذي ولّد إحباطاتٍ هائلةً لدى الشباب.

د ـ سيادة الثقافة التحذيرية من العمل العامّ، وخصوصًا بضغط من الأهل بحجّة الخوف من انعكاس النشاط السياسي على مستقبل الشابّ،» الذي يعيش في مجتمعٍ يعاني أزمةَ بطالةٍ حادة.

و ـ تراجُعُ الأحزاب والقوى السياسية في المجتمع، بل وانقلابها ضدّ العمل الجماهيري ضمن معادلاتها وتوازناتها مع السلطة السياسية.

ثالثًا: القوى السياسية والمدنية. لم تَعْمل القوى السياسيةُ يومًا من أجل الحركة الطلابية، ولم تَعْمل جدياً لدفع الشباب إلى العمل السياسي الحقيقي أو إلى المواقع القيادية، بل كانت دائمًا تَسْتعمل الحركةَ الطلابيةَ لإثبات وجودها على الساحة السياسية، أو لجذب الكوادر، أو لنشر فكرها السياسي أو الإيديولوجي فبدلاً من أن تقوم القوى السياسيةُ المختلفة بالعمل مع الحركة الطلابية لإيجاد إطارها الوطني الشامل، كان قرارُ المكتب السياسي هو صاحبَ الأولوية، لا المصلحةُ الطلابية. وفي هذا الصدد يقول هاني الحوراني، رئيسُ الاتحاد الوطني لطلبة الأردن ـ جبهة النضال الطلابي بين عاميْ ١٩٦٨ و١٩٧٠: «إنّ الجبهة الديموقراطية تبنّت سياسةَ تحويل الاتحاد إلى مؤسسة من مؤسساتها، ورفضتْ على الدوام فكرةَ توحيده مع القوى الأخرى أو مع عناصر طلابية مستقلّة بالشكل الذي يحوّله إلى مؤسسة طلابية نقابية، لأنّ ذلك يتعارض ببساطة مع أهدافها السياسية منه.»[٢] ويلاحظ سامر خرينو[٣] أنّ التيارات الطلابية البعثية «أخذتْ تتحرّك وفقًا لمواقف قواها السياسية والأنظمة التي ترتبط بها، لا وفق حاجاتها الطلّابية،» مضيفًا أنّ الشيوعيين وَجّهوا نشاطات هيئات التمثيل الطلابي «لصالح خدمة وجودهم السياسي في الداخل والخارج.»

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ خرينو، مصدر مذكور

كما عملت القوى السياسيةُ على «الإفادة من اندفاع الطلبة والشباب الراغبين في خدمة القضايا الوطنية لتقوم بتنظيمهم في صفوفها»[1]: فانخرط أغلبُهم في البعث والشيوعي في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، ثم في تنظيمات المقاومة حتى منتصف السبعينيات، وفي التيار الاسلامي منذ بداية التسعينيات. وهذا ليس سلبيّاً في حدّ ذاته، وإنّما السلبيةُ هي أن يكون الجهدُ الحزبي في الحركة الطلابية موجّهًا فقط من أجل جذب الكوادر، إذ يمثّل هذا مؤشّرًا على نظرة الأحزاب إلى الفئات الشبابية والطلابية بوصفها «مخزونًا عدديّاً» أو «مشاريعَ» ـ كما يَحْلو لبعض الأحزاب تسميةُ مَنْ هم في طور «التأهيل»!

إنّ فشل الحركة الطلابية قد يُعْزى في جزءٍ منه إلى القوى السياسية التي كانت على علاقة بها، والتي كانت تعرقل العملَ لخلافات سياسية بينها، أو لرغبتها في احتكار قيادة العمل الطلابي، أو حتى لأسبابٍ غيرِ موضوعية ذاتِ علاقةٍ بـ «الدقر» السياسي فمثلاً:

• لم تَفْلح محاولاتُ توحيد «الاتحاد العام لطلبة الأردن» مع «اتحاد الطلبة الأردني» نتيجةً للخلافات على التمثيل في الاتحاد العالمي، وحرص التيارين اللذيْن يسيطران على الاتحاديْن (البعث على الأول، والشيوعي على الثاني) على الاستئثار بقيادة العمل الطلابي.

• بعد انهيار الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١، تعرّض قياديو الاتحاد البعثيون للمضايقة في مركز الاتحاد في القاهرة، ثم أبعدت القيادةُ المصرية قياداتِ الاتحاد إلى دمشق عامَ ١٩٦٣، فانقسم الاتحاد إلى جزئيْن كلٌّ يَدّعي الشرعية: أحدهما في دمشق (بعثي) والآخر في مصر (ناصري)، في حين استقلّت فروع أخرى مثل فرع يوغوسلافيا عنهما

• اكتظّت الساحةُ الأردنية في فترة ٦٨ ـ ١٩٧٠ باتحادات طلّابية شتّتت العملَ الطلابي، وكانت في الواقع إفرازاتٍ لتنظيمات سياسية (فتح، الشعبية، الديموقراطية، البعث، الشيوعي .. إلخ) أعطت نفسَها صفة المنظمات النقابية.

• انفكّ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن/فرع سوريا عن الاتحاد الرئيس بعد دخول القوات السورية إلى لبنان عامَ ١٩٧٦، واتخاذِ الاتحادِ الرئيس الذي يسيطر عليه البعثيون العراقيون قرارًا بإدانة التدخُّل.

• انفصل التنظيمُ الطلابي التابع للجبهة الديموقراطية عن الاتحاد العامّ عامَ ١٩٧٧ وانضمّ إلى اتّحاد الطلبة الأردني (شيوعي) وذلك بعد مقاطعة باقي التيارات السياسية للجبهة الديموقراطية عندما طَرَحت الحلَّ المرحليَّ للقضية الفلسطينية [2]

أما في ما يتعلّق بأخطاء التيار الإسلامي في تعاطيه مع الملفّ الطلابي والشبابي، فنورد ما يلي:

• حظي المؤتمرُ العامّ لطلبة الأردن (١٩٥٣) بدعْم جميع القوى السياسية باستثناء الإخوان المسلمين، الذين رفضوا الاعترافَ به ومارسوا حملةً دعائيةً ضده.[3]

• أجهضت الحركةُ الإسلامية مبادرةَ الوحدة الطلابية عام ١٩٩٠ إلى إنشاء اتحاد عامّ لطلبة الأردن، بعد أن سيطرتْ على اللجنة التحضيرية للاتحاد، ومن ثم اتّفقتْ مع إدارات الجامعات على صيغة «الاتحادات الموقعية» المنفصلة

• استمرّ الإسلاميون خلال التسعينيات بقيادة الاتحادات الموقعية في كلّ الجامعات الحكومية، فعتّموا على قضية الاتحاد العامّ، بل قاموا «باستغلالها كورقة رابحة في علاقتهم مع الجهات الحكومية، حيث لوّحوا بحشد الطلبة وتثويرهم إذا ما تعرّضوا لمضايقات، وكان ذلك على حساب القضية الطلابية وعلى حساب المصلحة الوطنية عمومًا »[4]

١ ـ خرينو، مصدر مذكور

٢ ـ يمكننا هنا ملاحظةُ ميوعة موقف الشيوعيين الرسمي تجاه القضية العربية الفلسطينية

٣ ـ ٤ ـ Samir Khuraino, **The Jordanian Student Movement and its Failure to Establish a General United and Independent Student Union**, Al-Urdun Al-Jadid Research Center, no date, www.ids.ac.uk/ids/civsoc/final/jordan/jor1.html

تَسْمح الحكومة لبرامج مموّلة من USAID بالعمل داخل المدارس والجامعات، وتعتقل نشطاء مقاومة التطبيع[1]

أما النقابات المهنية في الأردن، فلم تُسْهم بجذرية في النضالات الطلابية أو قضية الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، بل قدمتْ دعمًا معنويّاً للحركة الطلابية. فمثلاً، قامت النقابات بحملة ضدّ السلطة وإدارة الجامعة الأردنية عام ١٩٧٩ عندما فَصلتْ هذه الأخيرةُ عشرين طالبًا إثر المظاهرات التي اندلعتْ يومَ توقيع معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني وذكرى يوم الأرض. وقد شكّلتْ نقابةُ المحامين لجنةَ دفاع عن الطلبة المفصولين ورَفعتْ قضيةً أمام محكمة العدل العليا وكَسبتْها بعد ستة أشهر، فصدر قرارٌ بإعادة الطلبة المفصولين. غير أنّ مثل هذا الدعم تلاشى تمامًا في التسعينيات وما بعدها.

وأما المؤسسات الشعبية الأخرى فلا تُولي قطاعَ الشباب والطلاّب أيَّ اهتمام يُذْكر، في الوقت الذي امتدّ فيه نفوذُ المشاريع المموّلة أجنبيّاً من الحكومة إلى طلاب المدارس والجامعات والمنضمين حديثًا إلى سوق العمل وفي حين تَسْمح الحكومةُ لبرامج مثل «إنجاز،» الممولّ من قِبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، بالعمل بكلّ حرية في المدارس والجامعات، تقوم باعتقال نشطاء مقاومة التطبيع لنيتهم طباعةَ مساطر وأقلامٍ وبرامج مدرسية تَحْمل شعارات مقاومة التطبيع[1]

IV ـ كسر الحلقة المفرغة : ما العمل؟

من أجل إعادةِ الزخم إلى الحركة الطلابية/ الشبابية لتعود رافدًا رئيسيّاً من روافد الحركة الوطنية، أضع تاليًا بعضَ المقترحات:

١ ـ إعادة الاعتبار إلى «الراديكالية» في العمل السياسي. إنّ الشباب، باندفاعهم وطموحاتهم، غيرُ معنيين بطروحاتٍ «مهادنةٍ» أو» وسطيةٍ» أو غيرها من الصّفات التي تتزيّن بها الطروحاتُ الاستسلاميةُ أو الانتهازية. وهذا الموقف قد ينطبق على أغلب قطاعات الجماهير العربية التي وقفتْ دائمًا إلى جانب خيارات التحرير الكامل للأرض العربية الفلسطينية، والعداء السافر للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.[1] لذلك فإنّ إعادة الاعتبار إلى العمل السياسي الراديكالي والأطروحات السياسية الراديكالية ستَضْمن شحنًا سياسيّاً مهمّاً للمجتمع وأغلبيته الشابة. ومن المفيد هنا ملاحظة أنّ حشدَ الزخم الشبابي والطلابي يتحقّق بشكل أكبر خلفَ القضايا المحورية الأساسية، وهي تحديدًا: القضيةُ العربية في فلسطين، واحتلالُ العراق.

٢ ـ تحطيم المنظومات الرجعية داخل العائلة والمدرسة والجامعة. تَعْمل المنظوماتُ الاجتماعية الرجعية، كما مرّ معنا، على تأطير الشباب وتحويلهم إلى «مسنّنات» في آلتها. يقول أندريه كلوكسمان: «إنّ الجامعة هي مكانُ إعادة إنتاج المعرفة البرجوازية بامتياز، واليوم هي حلقة ضعيفة يُمْكن للثوريين أن يحطّموها. إنّ تحطيم الجامعة هو بداية تحطيم السلطة البرجوازية.»[2] وأما لينين فيقول إنّ المدرسة «القديمة» كانت كلُّ كلمةٍ من كلماتها «مكيَّفةً وفقًا لمصالح البرجوازية.. [وفي هذه المدارس] كانوا يهتمُّون لا بتربية الجيل الفتيّ من العمّال والفلاحين، بل بإعداده لمصلحة البرجوازية نفسها.»[3] وعليه، فإنّ تحطيم الآلة الاجتماعية الرجعية العربية يبدأ في أماكن إنتاجها وتكريسها كسلطة مهيمنة، وهذه الأماكن هي: العائلة والمدرسة والجامعة.

غير أنّ تحطيم هذه المنظومات يتطلّب إعادةَ بناءٍ صعبةً، وإعادةَ صياغة العلاقات داخلها على أسس الحرية والعدالة والمساواة

١ ـ أرى أنّ أحد أهم أسباب صعود الحركات الاسلامية هو تمسُّكُها بالأطروحات الراديكالية حول الموقف من الكيان الصهيوني واضطلاعها بتنفيذ العمليات العسكرية ضده، في حين تخلّت غالبيةُ القوى «الوطنية،» واليسار خصوصًا، عن خيارات الكفاح المسلح وارتضت بالحلول التصفوية

٢ ـ في: محمد الشيخ، **المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٩١)، ص ١٢٦

٣ ـ **في: الثورة تحتضن الشباب**، سبق ذكره، ص ١٠

والديموقراطية وإنجاز هذا المشروع هو إنجاز الثورة على الصعيد الاجتماعي، وهذه الثورة تشكّل عربيّاً قاعدةً لإنجاز ثورات على الصعد الأخرى. يلاحظ صادق جلال العظم أنّ ثورية الشباب «تبقى في أغلب الأحيان ثورةً على المستوى السياسي لا أكثر، أيْ أنّها لا تتعدّى الأطر الفوقية، ولا تمسّ بصورة عملية وفعلية مستوى العلاقات الاجتماعية ونسيجَها التقليدي...»[1] وبهذا المعنى تبقى البنى الاجتماعيةُ الأساسية متخلّفةً تمامًا ومتناقضة تمامًا مع «الثورية الفوقية» تلك. وهذا يؤكّد أنّ التغيير الحقيقي في المجتمع العربي هو تغيير اجتماعي، وأنّ من سيقوم به هو حاملٌ اجتماعيٌّ يثور على المنظومات الاجتماعية المتخلّفة

٣ ـ معالجة «هشاشة الشباب.» أسلفنا أنّ الشباب أكثرُ عرضةً للتهديد والابتزاز من القوى الاجتماعية الرجعية. وعليه أرى ضرورةً ملحّة لما يلي

- مجّانية التعليم في جميع مراحله
- دفْع حافز مالي لكلّ طالب ابتداءً من المراحل المدرسية المتأخِّرة. وهذا الحافز ليس منّةً بقدْر ما هو مساهمةٌ في إحداث استقلالية معيشية لفرد منتج على كافة الصُّعُد (لا بالمعنى التقليدي للإنتاج بقدْرِ ما هو بالمعنى الاجتماعي والسياسي والمعرفي والتقني).
- أن تتولّى الأحزابُ السياسية والنقاباتُ المهنية والمؤسساتُ الشعبية الأخرى (رغم مآخذنا الكثيرة عليها) دورًا أساسيّاً في توفير الدعم غير المشروط للحركة الطلابية/الشبابية
- على المؤسساتُ الشعبيةُ أن تقدِّم الدعمَ المباشرَ للحركة الطلابية دونما اشتراطات سياسية، ومن منطلق حقّ هذه الحركة في الوجود والفعل كمنظومة اجتماعية نقابية سياسيةٍ رافضةٍ تَملك رؤاها وأهدافها، لا مجرد «واجهات سياسية.» كما أنّ على تلك المؤسسات أن تتوجّه نحو العمل الشعبي العامّ بدلاً من العمل النخبوي.، وأن يتم تسليم العديد من المواقع القيادية إلى الشباب، حتى تَمْتلك هذه الفئةُ دافعيةً أكبر وقدرةً أعظم على تحقيق التغيير.

عمّان

هشام البستاني
كاتب، وطبيب أسنان من الأردن، وناشط ضد التطبيع والعولمة الرأسمالية

١ ـ صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (بيروت دار الطليعة، ط ٣، ١٩٦٨)، ص ٧٧

ندوة: الشباب في الأردن والمشاركة السياسية

أدار الندوة: هشام البستاني
المشاركون: ناصر لافي، فراس محادين، بكر الأخرس

المشاركة الشبابية: الحكومة والأحزاب

هشام: نحن في وضع لا نُحسد عليه احتلال أميركي في العراق، واحتلال قديم/جديد في فلسطين، ومشروعُ هيمنة صهيوني في منطقتنا العربية فكيف نتعاطى مع هذا الوضع؟

فراس باستثناء قوة فاعلة على الساحة منذ حوالي عشر سنوات، هي القوة الإسلامية، فإنّ الحالة العامة للحركات السياسية في الشارع متردِّية. وانعكاسُ ذلك واضح على مستوى الشباب والحركات الطلابية والشبابية في المنطقة

وفي ما يتعلّق بالأردن تحديداً، تشير الإحصاءات إلى أنّ المجتمع عندنا شابٌّ في معظمه، في حين أنّ وجود القوى السياسية في صفوفه بالغُ الضعف، باستثناء الحالة المذكورة أعلاه. فلقد جُرِّدتِ القوى السياسيةُ من دورها في الشارع، ثم جُرِّدتْ من دورها في الجامعات والمدارس، وتمّ ذلك في سياقٍ تاريخي لا مجال للدخول فيه هنا.

لكنّ التردِّي في الحالة العامة والممارسة المنظّمة لا ينطبق على المزاج. فعند المنعطفات الحقيقية التي تمسّ الضميرَ أو المزاجَ العامّ، تَظْهرالتحركاتُ العفوية على الساحة قليلاً، لكنّها تتراجع بسبب غياب حركات سياسية تستثمر تلك اللحظات

عندما نتحدَّث عن التردِّي، إذن، فإنّنا نتحدّث عن ممارسةٍ سيئة، أو جمودٍ سياسي، وعن تغييبٍ للثقافة والهوية، بل ولحرية الخيار السياسي أيضًا. وتتجلّى هذه الحالة في بنية النظام كلِّه: فرئيسُ مجلس الوزراء معيَّن، ومجلسُ الوزراء معيَّن، ومجلسُ النوّاب نصفُه معيَّن، وفي الجامعات مجالسُ طلبةٍ نصفُها معيَّن ورئيسُها معيَّن! ولذا يَشْعر الشبابُ الأردني بعجزه عن تقرير مصيره، لأنّ القوانين نفسَها معوَّقة. وللنهوض بأيّ حركة، فإنّه يجب النضالُ باتجاه تغيير القوانين قبل أن نتحدّث عن إعادة هيكلة القوى السياسية والبحث عن أطر جديدة إنّ الإشكال في الأردن يبدأ من **الدولة الأمنية** القابضة على كلّ مفاتيح الحياة، والمتحكِّمة بالمؤسسات. بل إنّها هي المؤسسات، والجامعات، والأحزاب، وهيئاتُ المجتمع المدني.

هشام: إذنْ، ليس هناك خللٌ بنيوي في طبيعة شباب اليوم، وإنما ضعفٌ في آليّات الممارسة والتعبير عن النفس. فهل تتفق يا ناصر مع هذا الطرح؟ وقد أشار فراس إلى تميّز الحال الإسلامية في الأردن والمنطقة، فربما عَرَّجْتَ قليلاً على رؤيتك إلى الحركة الاسلامية وتعاطيها مع الشباب.

ناصر: لن أزيدَ على أنّ المنحى المنحدرَ للأمّة، واستلابَ إرادتها، والاستبدادَ الذي يتحكّم فيها، تَنْعكس سلبًا على دور الشباب في الفعل السياسي وهذا يُمْكن إرجاعُه إلى غياب منهجيةِ تغييرٍ حقيقي؛ ذلك لأنّ الشباب في طبيعة تكوينهم يؤمنون بالتغيير ذي المعنى، ولا يَجِدون أنفسَهم في معمعانِ أيِّ تغييرٍ شكلي

أما في ما يتعلّق بتعاطي الحركة الإسلامية مع الشباب، فالإسلاميون جزءٌ من المجتمع، وكثيرٌ من إيجابيات المجتمع وسلبياته موجود في أطرهم التنظيمية نفسها. إلاّ أنّ تمسُّكَهم بأنموذج مؤسَّسي، يتّسم بالشورى والتداول، يعطي فرصًا متزايدةً للجيل الشابّ.

هشام: بَكْر، أنتَ أحدُ النشطاء الشبابيين في مخيَّم البقعة، ما هي رؤيتك إلى أزمة المشاركة الشبابية في العمل السياسي؟

بكر: إنّ خيبة أمل الشباب في كثيرٍ ممَّن تصدَّروا الصفوفَ الأولى من العمل الوطني، ولكنّهم أساءوا إلى الفكرة الجميلة التي حَمَلوها، تَرَكَتْ شعورًا باللاجدوى عند بعض الشباب. فبعضُ أولئك المتصدّرين انكفأوا، أو صَبَّ أداؤهم في فلك الأجهزة الأمنية، التي نجحتْ في عزل الكثيرين من ممارسي العمل العامّ والتضييق عليهم بالاعتقالات والضغوط المختلفة.

هنا يجب أنْ نتطرَّق إلى مواصفات الشخص الذي يمكن أن يشتغل في العمل السياسي. فهناك شخصية نمطية، وأخرى نموذجية الأولى تَرْضخ ولا تستطيع أن تُكْمل حتى النهاية، أما الثانية فتَمْلك القدرةَ على تطوير أشكالِ عملٍ تتوافق مع المستجدّات والحقّ أنّ «الشخصيات النموذجية» الشابة

ندوة: الشباب في الأردن والمشاركة السياسية

موجودة، ولكنّها حالاتٌ فرديةٌ ومبعثرة نتمنى أن تتقاربَ لتطوير أشكال عمل مشتركة.

هشام: أعود إلى ناصر هل لك، بوصفك عضوًا في مجلس شورى «جبهة العمل الإسلامي،» أن تعطينا رؤيَتَك إلى كيفية تعاطي الشباب مع الأحزاب بشكلٍ عامّ؟ وما هي آفاقُ تطوير هذه العلاقة؟

ناصر: التجربة الحزبية برمّتها ليست سليمةً في الأردن، وتعاني التهميشَ والتحجيمَ والاستهدافَ والملاحقة. ولهذا تأثيرٌ مزدوجٌ على الشباب: فالساعون إلى التغيير ملاحَقون في لقمة عيشهم. ولأنّ الشباب لا يستطيعون الاستغناءَ عن أساسيات حياتهم مقابلَ أن يَرْهنوا أنفسَهم لتجربة حزبية هي في الغالب من دون أفق، فإنّ وجودَهم في الأحزاب محدود. أَضِفْ إلى ذلك ما تعانيه الأحزابُ، في ظلّ حالة التردّي هذه، من بطءِ الحراك الداخلي، وغيابِ التداول داخلها (وهو انعكاسٌ للاستبداد الحكومي والاجتماعي الذي نعانيه)، الأمرُ الذي يحدّ أيضًا من دور الشباب فيها.

لكنّني أعتقد أنّ على الشباب ألاّ يستسلموا إلى الحالة الراهنة، بل أن يتمسّكوا بالكفاح من أجل تغيير ذي جدوى. واقترح، خدمةً لقضية مشاركة الشباب في الحياة السياسية، أن يتحالفوا في ما بينهم بالقفز عن الإيديولوجيا والمحدّدات الذاتية، والاتفاقِ على برنامج بسيط جدّاً: برنامج للحرية الإنسانية، برنامج يطالب بحقّ الشباب في الوجود ضمن دائرة الفعل، وبأن تتجاوزَ مؤسساتُ المجتمع منطقَ تسويقِ نفسها بالحديث المتكرّر عن «أهمية دور الشباب» دون أن تَدْفع بهم فعلاً إلى تصدُّر مواقع القرار علينا، إذن، أن نَرْفض أن يتمّ الاتّكاءُ على قضية الشباب (والمرأة) بمجرّد تحصيل المكتسبات السياسية!

وهنا أنبّه إلى أنّ المطالبات بإشراك الشباب سياسيّاً هي مسؤوليةُ الجميع. الأحزاب، والحكومة، ومن خلف ذلك، المجتمع برمّته. ومن غير المسوّغ أن تتراشق الحكومةُ والأحزابُ المسؤوليةَ، وعلى الشباب الانتباهُ إلى ما تنطوي عليه لعبةُ التراشق هذه من خداع.

فراس: أوافق على أنّ القوى الأمنية تلاحق الناسَ، لكنْ ليس هذا **وحده** سببَ ضعف المشاركة السياسية. فمن المعروف أنّ القوى الأمنية كانت تلاحق الفاعلين الحزبيين على الدوام. ولو عدنا قليلاً إلى الستينيات والسبعينيات، وهي الفترة الأصعب، لوجدنا أنّ القوى الحزبية كانت فاعلةً في الجامعات وفي المجتمع عامةً إذن، القمعُ لا يَمْنع الحركةَ، وإنْ حَدَّها وصَعَّبَها.

في رأيي أنّ التراجع في العمل الحزبي الأردني يَكْمن في الأحزاب ذاتها. فهذه الأحزاب قَدّمتْ نفسَها قبل عشرين أو ثلاثين عامًا بفكرٍ يتناسب مع تلك المرحلة، فاستطاعت أن تنظِّم الناسَ وأن تشارك في الحياة السياسية. ولكنّها استمرت في عقد صفقاتٍ مع السلطات للمحافظة على وجودها. وهذا أدّى إلى تلاشي الحركات الحزبية: ذلك أنّ الأحزاب الفاعلة هي التي تَظْهر برؤيةٍ تَلْمس الناسَ وصعوباتِهم الحقيقيةَ، ويكون لديْها أفقٌ سياسيٌّ يتماشى مع المطامح الموجودة في أذهانهم.

المشكلة الحقيقية في الأردن والوطن العربي، إذن، هي عدمُ تجديد الخطاب بما يتناسب مع المرحلة لم يعد المشروعُ السياسي الذي نشأ من أجله الحزبُ هو محرِّكَه الأولَ، بل وجودُه السياسي بأيّ شكل وبأيّ صورة. ولذا دَخَلْنا في صفقات ومساومات مع الدولة والأحزاب الأخرى. والحال أنّه لا يُمْكن قيادةُ شعبٍ أو أمة، ولا جذبُ الشباب وتأمينُ مشاركتهم، بخطابٍ رثٍّ وانتهازيّ وخطابِ مساوماتٍ وصفقات، بل بخطابٍ تغييري لمجتمعاتٍ تريد النهوض!

ناصر: قد أعترض على مسألة إرجاع اللوم إلى الأحزاب. فالأحزاب لا تمتلك أدواتِ الاتصال مع الجماهير، وهي محاصَرَةٌ سياسيّاً وأمنيّاً وماليّاً وقصةُ «الخطاب الرثّ وعقم السياسات والبرامج» سيمفونيةٌ حكوميةٌ، إذ لدينا فعلاً ما يُمْكن أن نقدّمه ليكون ملامسًا لهموم الجماهير، لكنّنا نُمْنع حتى من مخاطبة نطاقاتٍ ضيقةٍ منها. أعتقد أنّه لو كان هناك جوٌّ دافعٌ إلى العمل السياسي، فقد تَخْتفي كلّ الظواهر التي يتحدّث عنها فراس. أما في الظرف الحالي فلو أَحضرتَ البرامجَ الممتازةَ

المتظاهرون في الرابية ضدّ سفارة العدوّ الصهيوني عاميْ ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ هم أنفسُهم الذين نزلوا إلى الشارع عندما فازت ديانا كرزون في «السوبر ستار»!

والخطبَ غيرَ الرثّة التي تلامِس همومَ الجماهير، فستكون الحملةُ أشرسَ، وبذلك نَحْصل على النتيجة نفسها، أو ربّما ننكفئ إحباطًا!

فراس: ولكنْ، عندها، ستكون هناك مواجهةٌ لهذا الحملة!

بكر: الخطاب السابق كان إعلاميّاً، والعمل الذي مورس في كثير من الأطر الموجودة جلُّه إعلاميٌّ وأحيانًا استعراضي، في حين سقطتْ أنظمةٌ كانت تحمل مشاريعَ أكبر بكثيرٍ من إمكانياتنا. التساؤل الموجود عند الشباب هو: هل العمل الحزبي مُجْدٍ؟ قناعتهم أنّه غيرُ مُجدٍ. ويصبح السؤال هو: ما هي إمكانية كسر النظرة السلبية عند الشباب تجاه الحالة الموجودة؟

ناصر: إذا لم يكن هناك جوٌّ صحيٌّ قادرٌ على استخلاص التجربة السليمة وترشيدِها، فسوف تبقى كلُّ هذه المسائل في الإطار النظري.

بكر: ومَنْ يخلق هذا الجوَّ الصحي؟

ناصر: هناك عدّةُ عوامل، أهمُّها إيصالُ النظام السياسي إلى الاعتراف بمشروعية وجود الجميع في إطارالتخطيط ورسم مستقبل الأمة. أما إذا وَقَفْنا عند فكرةِ أنّ هناك قوًى محليةً وعالميةً تجابه التغييرَ، فإنّ كلَّ البرامج التي نتحدث عنها سوف تقف عاجزةً، وسيَكْفر الشبابُ بكلّ المشهد لأنّهم سيكتشفون أنّهم يتعاملون مع تمثيليةٍ محدودةِ الأسقف. وبالتالي، حتى لو جئنا بالجديد من برامج ومبادرات، فسنكتشف الحقيقةَ المرّةَ التي تقول بأنّنا محاصَرون إلى درجة اغتيال الأحلام.

بكر: أنتَ انطلقتَ من مسألةٍ أخالفُكَ فيها الرأيَ تمامًا، وهي أنّك تراهن على أن يكون النظامُ هو مَنْ يغيِّر هذا الواقع المترديّ ولكنْ، عمليّاً، النظامُ يرمي بنفسه في الحضن الأميركي! هنا تَظْهر مهمةُ الناس المتمسكين بموروثهم العربي والإسلامي، والحاملين للهمّ الوطني والفكري في تطوير أشكال العمل.

ناصر: أنا أطالب بأن تكون الأولويةُ لعملية تغيير حقيقي، لا لعملية بحث في البرامج. فإذا ناضلنا من أجل تداولٍ سلمي للسلطة ومشاركة الجميع، فإنّ هذا النضال بطبيعته قادرٌ على إيجاد البرامج الإبداعية التي تتماهى مع أماني الناس في امتلاك الإرادة الحقيقية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فراس: كيف يُمْكن التغيير؟ هل نَنْتظر من السلطة أن تغيِّر نفسَها؟ هذا لن يَحْصل لأنّها في أحسن حالةٍ ممكنة، إذ لا توجد ممانعةٌ قويةٌ في وجهها!

نحن نتحدّث عن خلق أطر قد تكون من نمط الأحزاب التقليدية أو من نمط حركة «كفاية» في مصر. الشكل لا يهمّ. المهمّ ألاّ نَبْحث عن قيادات، بل عن حركات ذات ناظم فكري وأفق سياسي وامتداد على الأرض. لن يأتي التغييرُ بوحي [خارجيّ]؛ فقد رأينا التغييرَ الأميركي في العراق، وهذا ما لا نريده.

توجد الآن لحظةٌ تاريخيةٌ للتغيير. فإذا لم نستغلّها، أيْ إذا لم نوجِد إطارًا يَلْحق به الشارعُ، فكيف سنحرك الشارع؟ وكيف ستكون الأمور؟

شبابٌ واحد، أمْ شبابان؟

هشام: ما يُبثّ على الفضائيات اليوم، من ڤيديو كليب وإعلانات و«تشات» وترويج لأنساق معينة في الحياة واللباس والشكل، وإقحامٍ لوعيٍ يريد إعادةَ إنتاج المستهلِك الكوني الموحَّد، كلّ ذلك يَسْتهدف الشباب. فكيف يتعاملون معه؟

فراس: هناك أنماط من الثقافة الاستهلاكية تهيمن على الشباب في العالم كلّه. الإشكال الحقيقي عندنا هو انخفاضُ المستوى الثقافي، وانعدامُ الوعي الوطني عند الشباب. فإذا نَظَرْنا إلى المجتمع الأردني، وجدنا أنّ الكهول يهيمنون على الحياة السياسية، في حين أنّ الشباب خارجها. أما على المستوى الأكاديمي، فإنّنا نمتاز بأعلى نِسَبٍ من خرّيجي الجامعات، وبكفاءاتٍ عاليةٍ في سوق العمل، ولكنْ لا براءاتُ اختراعٍ عندنا ولا أبحاثٌ علمية.

ندوة: الشباب في الأردن والمشاركة السياسية

إضافةً إلى ذلك، ثمة مشكلة موجودة تاريخيّاً في الأردن، وهي الإقليمية التي أخذتْ في الآونة الاخيرة شكلاً خطيرًا، ويعاد إنتاجُها في لبنان والعراق، وربما سوريا أيضًا، بأشكال طائفية وعرقية ومذهبية. ثمة، إذن، منهجية حقيقية لتوجيه الشباب في اتجاه معيَّن.

هشام: أيْ تحويلهم إلى مشجِّعي «فيصلي» و«وحدات.»[1]

ناصر: أعتقد أنّ الشعب الأردني مثقف ومنتم، وعلى وجه الخصوص الجيل الصاعد منه. وهناك الكثير من المحطّات التي تجلّت فيها قدرةُ هؤلاء على التضحية والعطاء وبما يتجاوز الخيال أنا مطمئنّ إلى أنّ الشباب في هذه الأمة يَمْتلك رصيدًا سيكون له أثرُه الإيجابي في يوم قريب. والذي يتحمّل مسؤوليةَ تحريك هذا المارد الذي يَسْكن هذا الجيلَ هو البطلُ الذي سيعلّق الجرسَ

هشام: أنت لازلتَ تراهن على «البطل ـ الفرد» أو «البطل ـ التنظيم»؟

ناصر: أنا أراهن على أنّ هذه الأمة خلاّقة قد يكون البطلُ طليعةً تَحْمل فكرةً: فكرةً من نوع مقاومة الاستغلال الاستعماري، أو مقاومة النفوذ الصهيوني، أو مقاومة النمط الاستهلاكي، أو العولمة إنّ هناك فرصًا حقيقيةً لاستيقاظ المارد.

هشام: في هذا السياق، كيف نفسِّر وجودَ الوعي والانتماء ووجودَ نقيضهما في آن معًا؟ فراس تحدّث عن غياب الوعي وطغيان النمط الاستهلاكي على الكتلة العامة من الشباب، ولهذا سأقوم بطرح مثاليْن متناقضيْن فالمتظاهرون في الرابية ضدّ سفارة العدوّ الصهيوني عاميْ ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ هم أنفسُهم الذين نزلوا إلى الشارع عندما فازت ديانا كرزون في «السوبر ستار»!

بكر: هي «الفَزْعة» ذاتُها في التعبير عن ردّة الفعل بمعزلٍ عن الحدث والظرف. المرحلة اختلفت. في الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات، كان هناك مدٌّ جماهيريّ: أما الآن فلم يَعُدْ المدُّ الجماهيري موجودًا. جيلُ العقود السابقة عاش شيئًا من النصر العربي، أو حَمَلَ حالةً حماسيةً ما أو مشروعًا من نوع معيَّن أما اليوم فهناك حالةٌ من الجَزْر الجماهيري، والشابُّ لا يُشْحن بالسياسة بل باستهلاكيةِ الفضائيات.

ثم إنّ كفاءة الخرّيج الجامعي سابقًا مختلفةٌ عن كفاءته حاليّاً ففي ما مضى كان عليه أن يحصل على معدلٍ عالٍ في التوجيهي حتى يتأهّل لدخول الجامعة، أما الآن فهناك جامعاتٌ خاصةٌ تَقْبل بالمعدّلات المتدنِّية ومواصفات هذا الطالب وإمكانياته العلمية والأكاديمية متواضعة. وبمعزلٍ عن مدى نجاحه في تخصُّصه الدراسي أو العلمي، فإنّ الآفاق التي يَمْتلكها محدودةٌ بحكم طبيعة اهتماماته المحدودة. ومن ثم يَنْعدم النضوجُ الفكري. طبعًا هذا لا يلغي وجودَ مثقفين غير «متعلِّمين» بالمفهوم الأكاديمي.

وهناك أيضًا قضيةُ تغيير المناهج والبرامج المموَّلة أميركيّاً في المدارس والجامعات. تخيَّلْ مواصفاتِ طفل اليوم الذي سوف ينشأ ليصبح شابّاً. الجيل القادم متأثِّر بالعولمة وإفرازاتها.

ناصر: تَقْصد جيلَ الانتفاضة.

بكر: لا أبدًا فنحن نُكْبر إخوانَنا الموجودين في فلسطين والعراق. إنّهم حرّاسُ وجدانِ هذه الأمة

ناصر: إذًا، هذه هي المنهجيةُ الحقيقيةُ التي تَبْني هذا الجيل إنّه جيلُ معاناةٍ حقيقيةٍ رافضٌ لحالة الانهزام التي تعيشها الأمة.

---

١ ـ الفيصلي والوحدات أهم فريقين لكرة القدم في الأردن، وهما يعبِّران عن القسمة الإقليمية المفتعلة في البلد («أردني»/«فلسطيني») ويجيِّشان الجماهيرَ في هذا الاتجاه تحت عيون السلطة المغمضة عنهما، وبحيث يتمّ التسامحُ مع هتافاتٍ شديدةِ الإهانة من الطرفيْن في مبارياتهما، حتى إنّه لو تحدّث شخصٌ بمثلها في الشارع لسُجِن فورًا! [هشام]

حين أرى الأطفال يلعبون لعبةَ الانتفاضة أقول إنّه لا بدّ أن يأتي اليوم القريب الذي يَمْتلك فيه الشبابُ زمامَ المبادرة

هشام: لكنْ في مقابل هؤلاء الشباب هناك شباب آخرون. إذ لا توجد ساحاتُ مقاومة حقيقية في الوطن العربي إلاّ في موضعيْن أو ثلاثة من أصل ٢٢ ساحة أخرى.

ناصر: المسألة لا تتعلّق بالمقاومة بالسلاح فقط ! فأنا في الأردن، مثلاً، أقاوم وأتبنّى المقاومة في العراق وفلسطين وأدافع عنها، وهناك تقاطعاتٌ هائلةٌ بين الإنسان الأردني والفلسطيني والعراقي واللبناني. أنا، كمعلم، حين أرى الأطفالَ في المدرسة يلعبون لعبةَ الانتفاضة، أعرف الهاجسَ الحقيقي في داخلهم، هاجسَ البحث عن النصر الغائب والعزّة المفقودة، فأشعر بالتفاؤل، وأقول إنّه لا بدّ أن يأتي اليومُ القريبُ الذي يَمْتلك فيه الشبابُ زمامَ المبادرة ويَنْطلقون إلى حالةِ تغييرٍ حقيقي المستقبل لنا، لشباب هذه الامة.

أما بشأن «الفزعة،» فأنا أعتقد أنّ همَّ الإنسان الأردني والعربي هو هَمُّ الوجود، وهَمُّ الانتصار، وهَمُّ أن يكون له موقعٌ كريمٌ في هذا العالم. نحن محاصَرون في مسألة الخروج إلى الشارع والتعبير الجماهيري، لكنْ هل استمعتم إلى شبابنا في الإذاعة المدرسية، أو رأيتم كتاباتِهم ورسومَهم بل وخربشاتِهم على الجدران؟ كلّ هذه المسائل تَعْكس حالةَ نهوض يبدو لي أنّها ستترجَمُ، في القريب العاجل، إلى تغيير حقيقي والبوادر موجودة الآن. فمَنْ كان مثلاً يتوقّع أن يقاوم العراقيون هذه المقاومةَ الباسلةَ وبهذه السرعة؟

بكر: أخ ناصر، حتى لا نَغْرق في الجمل اللفظية حتى النهاية، أقول إنّنا لا نمارسُ حتى أبسطَ ما يُمْكن أن يمارَسَ. فعندما تكون هناك ظروفٌ تتطلّب موقفًا، تأتي الاستجابةُ على شكل «فزعةٍ» تنتهي بانتهاء الظرف أو الحدث! إنّ الظرف يتطلّب برامجَ واضحةً واستنهاضًا حقيقيّاً، ولكنّنا نحاول تخفيفَ وطأة الضغوط بالكلام!

فراس: في بداية حديثي أشرتُ إلى وجود حالة تردٍّ في الممارسة، لا في المزاج. وأريد أن أوضح الآن فكرةَ المزاج العامّ في الوطن العربي، وخاصةً في الموقف من القضايا الرئيسية: فلسطين والاحتلال الصهيوني والاحتلال الأميركي في العراق. الموقف الشعبي من هذه القضايا لم يتغيرْ، وظلّ رافضًا للتطبيع مع العدو الصهيوني منذ عام ٩٤ [توقيع اتفاقية وادي عَرَبة] وحتى الآن، وسيظلّ بعد ألفِ عام. والشعب المصري رافضٌ لكامب دايڤيد ويقاطع العدوَّ الصهيوني، باستثناء حالاتٍ فرديةٍ نادرة. أما على مستوى النظام، فهناك تردّ في الممارسة في ما يتعلّق بالعمل الشعبي، وخاصةً مع الشباب ـ الملفّ الأخطر في الأردن. خمسُ حكومات متعاقبة ولم يتغيّر وزيرُ التربية والتعليم. سياساتُ الدولة تتغيّر، لكنّ سياساتِ التربية والتعليم لا تتغير.

ناصر: (مقاطعًا) هل هذا صحيح أو خاطئ؟

فراس: السؤال هو. ما هي هذه السياسة التي لا تتغيّر؟ عندما يكون هناك سياقٌ وطني حقيقي، فإنّنا نتحدّث إذّ ذاك عن صحته أو خطإه. أما الآن فالأمور تسير في سياقٍ غيرِ وطني أو قومي.

ناصر: هذه اتهام، ولا توجد دلائل

فراس: بل توجد دلائل إذا نَظَرْنا إلى الطريقة المنهجية في التعامل مع الشباب. المدارس الحكومية أصبحتْ بقعةً للهمالة وللبعد عن كلّ القضايا. إنّ هناك شغلاً حقيقيّاً منهجيّاً من طرف الدولة لتهميش دور الشباب في المجتمع. الدولة أبوية منذ تأسستْ، وفي دولة الرعاية الأبوية أنتَ لا تنتخب، ورئيسُ الوزراء يعيَّن، ومجلسُ الطلبة نصفُه معيَّن.

أعود إلى ما كنتُ أقوله. توجد ممارسةٌ سلبيةٌ تؤدّي إلى التردّي، ولكنْ لا يوجد مزاجٌ عامّ سلبي متواطئ مع هذا المشروع. ولهذا السبب يشير هشام إلى وجود ظواهر شبابية غير مفهومة. هناك تردٍّ في الثقافة والوعي السياسي عند الشباب حتى على المستوى الاجتماعي، ولكنْ عند المفاصل التاريخية سوف تجد الشعبَ والأمةَ كلّها من خلفك إنْ أنتَ أردتَ أن تقود الصراعَ بشكل حقيقي. ففي داخل فلسطين انتخَبَ الشعبُ الفلسطيني حركةَ حماس، أي اتّخَذَ قرارًا

ندوة: الشباب في الأردن والمشاركة السياسية

بالقتال بعد ستين عامًا، في حين أنّ السياسيين يزعمون أنّ الشعب الفلسطيني مَلّ القتالَ ويريد الخلاصَ بأيّ طريقة.

هشام: ناصر، أنت اعترضتَ على أنّ هناك تخريبًا منهجيّاً حتى في وزارة التربية والتعليم. ولكنّنا نَعْلم أنّ هناك مشاريعَ أميركيةً، وأنّ برنامج «إنجاز» في المدارس والجامعات يموّل من الـ USAID [الوكالة الأميركية للتنمية الدولية]، وهناك خبراء أميركيون في وزارة التربية والتعليم، و...

ناصر: . .لا أنفي أنّ هناك تغيُّرًا في المناهج، وإنْ كنتُ لا أستطيع أن أعمّم فأصفَه بأنّه عمليةُ تخريب. أنا أدرس الآن في مرحلة الدكتوراه في التربية، واطّلعتُ على سياسات التربية والتعليم، وأعرف القائمين عليها. ثمة تغييرٌ في المناهج فعلاً، ربما يَهْدف إلى تلويث الوعي.

غير أنّني ألفتُ إلى أنّ ثمة شبابًا تتشكّل أفكارُهم وأمزجتُهم جرّاء عوامل عديدة، منها الواقعُ الذي نعايش. خذْ مثلاً ما يشاهدونه يوميّاً على محطّات التلفزة من مظاهر الإذلال في فلسطين والعراق، وكيف يقابلها المقاومون. لقد غدا تأثيرُ طفل الانتفاضة الحاملِ للحجر (والذي يُطلّ علينا من خلال الصورة المؤثّرة) أقوى من تأثير الأستاذِ الحاملِ للطبشورة (والذي يلاحقنا في سجنٍ اسمُه المدرسة).

ثم إنّي أحبّ أن أشير إلى مسألة أخرى فمطالبتُنا بإشراك الشباب في الحياة السياسية ينبغي ألاّ تَعْني الفئةَ العُمْريةَ فحسب. ففي نظامنا السياسي كثيرٌ من الشباب، غير أنّنا نبحث عن شباب مؤمنين بفسح المجال أمام الجيل لممارسة حقّه في الحرية الإنسانية والمشاركة في القرار ـ لا الشباب الذين ارتضَوْا أن يكونوا توابعَ يَرْكبون الموجةَ ويُسْهمون في تأخير حالة النهوض. من السهولة بمكان أن نزيِّن المشهدَ بمجموعة من الشباب الذين يُمْكن أن يُسْهموا في تغييب وعي الشعب وإطالة عمر الاستبداد والاستغلال.

هشام: تَقْصد شبابَ «مشروع الأمة،» مقابلَ شباب «مشروع النقيض»؟

ناصر: لا شكّ في ذلك. فنحن نَبْحث عن شباب يقوم بدورٍ نحو هذه الأمة ونحو عملية التغيير الحقيقي فيها. إنّنا نبحث عن المشاركة السياسية الواعية لجميع الفئات، دون عملياتِ إقصاءٍ أو تحجيمٍ لأيّ طرف من الأطراف

المخيّم

هشام: أريد أن أعرّج على موضوع المخيّم ضمن هذه السياقات. فالمخيَّم حالةٌ خاصّةٌ، ويُفترض أنّها ملتحمةٌ مع الحالة الفلسطينية. فماذا عن شباب المخيّم يا بكر؟

بكر: مخيمّ البقعة قد يمثّل الحالةَ الحقيقيةَ للاجئين الفلسطينيين في الشتات لكونه أكبرَ مخيم، وما زال يَحْمل خصوصيتَه كمخيم، وكان باستمرار حاضرًا في الأنشطة الوطنية. ولكنْ يبدو أنّ الأجهزة الأمنية أدركتْ خطورةَ الحالة المتقدّمة فيه، فعَملتْ على إسقاطِ أو استقطابِ جزءٍ ممّن كانوا يتصدّرون الصفوفَ الأولى في العمل فيه ومثالُ ذلك إحدى أهمّ المؤسسات في المخيم التي انخرط الشبابُ في أنشطتها المختلفة الثقافية والرياضية والاجتماعية، وكان أداؤها لافتًا على مستوى البلد. فمنذ أواسط التسعينيات ذهبتْ حالةُ التميز السابقة، وأصبح العملُ الرياضي هو شاغلَه الأساسي!

فمثلاً يَبْلغ مصروفُ الفريق الرياضي لتلك المؤسسة ما يزيد عن ربع مليون دينار في الموسم الواحد. وحين كنّا نتقدّم بمشروع أسبوع ثقافي عن فلسطين، يَشْمل ندواتٍ وفرقًا غنائيةً ملتزمةً ومعرضَ كتاب ومعرضًا تشكيليّاً وفعالياتٍ أخرى، كنّا نُضطرّ إلى تقليص الميزانية. وأذكر أنّنا في المرة الأخيرة قلّصنا الميزانيةَ لغاية ٧٠٠ دينار. ومع ذلك لم يُنْجَز المشروعُ بداعي «الوضع المالي،» وأحيانًا بداعي «عدم الحصول على موافقات أمنية.»

إذن، لم يعد للعمل الثقافي والاجتماعي في المخيّم أيُّ دعم، ولم تَعُدْ فيه تلك الأطُر أو الفصائلُ الفلسطينية التي كانت تَحْمل برامجَ ترتكز على العمل الاجتماعي والثقافي واستُبْدل ذلك كلُّه بالعمل الرياضي...

هناك انخفاض شديد في المشاركة السياسية العامة في الأردن، وهو يزداد في ما يتعلّق بالشباب، ويزداد أكثرَ فأكثرَ حين يتعلّق الأمرُ بالشابات

هشام: ... وهو العمل الذي تستطيع من خلاله التنفيسَ عن الناس وحَرْفَ طاقاتهم باتجاه آخر.

بكر: أعتقد أنّه العمل الذي من خلاله تستطيع بعضُ الشخصيات «القيادية» في المخيم أن تبقى تحت الأضواء، ذلك لأنّ عملها قد أصبح ـ للأسف ـ عملاً استعراضيّاً للّعبِ بحساباتٍ لا أودّ الخوضَ فيها!

الشابّات والمشاركة السياسية

هشام: ماذا عن الشابّات؟ هل يشاركْنَ بشكل حقيقيّ؟ إنّنا لا نراهُنّ كثيرًا في معترك العمل السياسي، أو هنّ لسن بارزاتٍ فيه.

صحيح أنّ هناك حالات قليلة، ولكنّها تؤكّد القاعدة: فـ «جبهة العمل الإسلامي» عندها نائبٌ واحد من النساء هي السيدة حياة المسيمي. ولدينا أيضًا مثالا توجان فيصل والمرحومة عايدة الدبّاس كما يتمّ تقديمُ نموذجيْن للمرأة نموذج البنات ذوات الماكياج والخاضعات لعمليات التجميل، وهذا هو الذي يسوَّق الآن على الفضائيات كنموذج للمرأة العصرية المتحرِّرة، ونموذج الاستشهاديات والمناضلات في العراق وفلسطين ولبنان.

ناصر: يبدو لي إنّ هناك انخفاضًا شديدًا في المشاركة السياسية العامة في الأردن، وهو يزداد في ما يتعلّق بالشباب، ويزداد أكثرَ فأكثرَ حين يتعلّق الأمرُ بالشابات. أضِفْ إلى ذلك ما تعانيه المرأةُ من العوائق الاجتماعية التي تجعل مشاركتَها محدودةً

فراس: قد تكون وجهةُ نظري غريبةً في هذه القضية. فأنا أعتقد أنّ ما يقال عن القمع الذي يمارسه المجتمعُ العربي على المرأة ليس بالشكلِ الذي يتمّ التسويقُ له أو عرضُه، وكأنّ المجتمع العربي يَقْمع المرأةَ بطريقة استثنائية تَفُوق المجتمعاتِ الأخرى فالحقّ أنّ هذه الظاهرة موجودةٌ في المجتمع الذكوري في العالم كلِّه، وهي تحتاج إلى إضاءةٍ ونقد. لكنْ في المجتمع العربي والثقافة العربية، وفي التاريخ العربي، لا توجد عندنا هذه المشكلة بالحدّة أو بالشكل اللذيْن تُعْرض بهما الآن!

ثم إنّه ليس صحيحًا أنّ التيارات الإسلامية مثلاً تحدّ من مشاركة المرأة في العمل السياسي، إذ قدّمتْ هذه التياراتُ العديدَ من القيادات النسائية في البرلمان والنقابات والحركات الطلابية ـ وهو المستوى الذي لم يرقَ إليه العديدُ من القوى اليسارية

بكر: كثير من النساء والفتيات الموجودات في سياق واقعنا البائس يَنْسَقْنَ وراء الفهم الاستهلاكي أو الفهم الغربي بشكل عامّ. وأعتقد، في المقابل، أنّ لدينا نساءً باسلاتٍ يَمْلكن القدرةَ على الاستمرار إلى النهاية، وتَنْطبق عليهنّ مواصفاتُ المرأة المنتجة والملتزمة فلا أتصوّر أنّ المرأة مختلفة عن الرجل، أو الشابّ عن الشابة، في هذا الفهم في ظلّ حجم التغريب الممارَس. ولكنْ أتصوّر أنّ بقاء الشابة والشاب الملتزميْن بالهمّ الوطني أمرٌ ممكن.

ما العمل؟

هشام: بالمختصر المفيد، ما العمل؟

فراس: في المحصّلة العامة لا نستطيع رؤيةَ الحالة الشبابية دون رؤية الحالة العامة الإقليمية والدولية الاجتماعية والثقافية، والتدخّلات السياسية لكلّ القوى في المنطقة ما المطلوب؟ لن يَنْهض دورُ الشباب إلاّ في حالة نهوض حركات سياسية لتحريكهم وتوجيه طاقاتهم. نريد شكلاً جديدًا، لا أن نَبْحث عن أشكال قديمة أُنتجتْ في مرحلةٍ ما وفشلتْ، وربما كان شكلُها وآليّاتُ عملها هي سببَ فشلها، أو أنّ المرحلة هي التي دفعتْ بها إلى الفشل.

الآن نحن أمام لحظة تاريخية حاسمة ستؤثّر في مستقبل المنطقة ككلّ. فلا بدّ من استغلال الطاقات لأنّ المزاج العامّ يتوجّه نحو الأمة، بالرغم من التردّي. يجب أن تقوم تحركاتٌ سياسيةٌ شعبية ذاتُ أفق سياسي واجتماعي، وعليها أن تَعْمل على تحسين حياة الناس ولمس حاجاتهم. وبدون ظهور هذه الحركات، فإنّ العامل الذاتي لا يُمْكن الاعتمادُ عليه.

ندوة: الشباب في الأردن والمشاركة السياسية

ناصر: أعتقد أنّ الديموقراطية الحقيقية ستقدِّم الشبابَ فرئيسُ وزراء فلسطين الآن شابٌ عمرُه ٤٢ عامًا، وقدَّمْته تجربةٌ من أكثر التجارب نزاهةً وشفافيةً. وأعتقد أنّ التغييرات العالمية والإقليمية سوف تَدْفع بفرص جديدة إلى الشباب في القريب العاجل في منطقتنا العربية، وفي الأردن على الوجه الأخصّ

لكنْ على الشابّ عدمُ انتظار المخلِّص، بل بناءُ أطر مشتركة خارج منطق الإيديولوجيا والحزبية والذاتية. مثالُ ذلك حركة «كفاية» التي جَمَعت اليساريَّ والإسلاميَّ والقوميَّ على هدف محدد وصغير حقّقوا الكثيرَ من خلاله، وهذا نموذج يُمْكن أن يُحتذى، خصوصًا أنّ التجربة الحزبية المريرة أصبحتْ منفِّرة، ولم تَعُد الواجباتُ الحزبيةُ مجديةً في استقطاب الشباب إلى حين تغيُّر القانون أو النهج السياسي في الأردن نحن نَطْمح إلى إطار لا تكون فيه «نواةٌ خلفية» تدير عملَ «القطيع » إذا خَلَصْنا إلى ضرورة أن يكون الشبابُ في مقدِّمة مسيرة التغيير، فسوف نتجاوز معظمَ خلافاتنا الحزبية، وعندها نستطيع أن نقول إنّنا سوف ننجز ونتقدّم

بكر: الشباب الذي يَمْلك الرغبةَ في العطاء موجودٌ، ولكنْ يجب أن تتوفّر الرغبةُ في تجاوز الحالة الذاتية التي وقع بعضُ أصحاب التجارب السابقة فيها . على أمل أن تتشكّل حالةٌ من الانسجام بين الشباب بمعزلٍ عن مرجعياتهم وتوجّهاتهم الفكرية

ناصر: أريد أن أبسِّط الفكرة. صحيح أنّنا نتّفق على أنّنا في معسكرٍ مناهضٍ للاستبداد والاستعمار، ولكنّنا نَهْدف إلى إتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة السياسية في الأردن، بغضّ النظر عن وجود فئات شبابية تصنِّف نفسَها مع السياسة الحكومية. لا نريد أن نبحث عن مواقع الاختلاف، بل عن مواضع التوافق: فنحن متوافقون مثلاً على أهمية وجودنا في المشهد السياسي كشباب، وعلى ضرورة تغيير المادة في قانون الانتخاب التي لا تَسْمح لمن هم أقلُّ من ثلاثين عامًا بالترشّح إلى مجلس النواب؛ ونريد تغييرَ بعض الموادّ الأخرى في ذلك القانون بما يَضْمن مشاركةَ الشباب في المؤسسات الحزبية ووجودَهم على لوائح هذه الأحزاب الانتخابية وهكذا.

أعتقد أنّ عملنا قد ينجح في هذه المرحلة، وفي الأردن بالذات، إذا وُجِدَ توافقٌ حقيقي شفّاف خارج إطار هيمنة بعض الجهات والمحاصصة غير المنطقية.

فراس: أتمنّى أن يكون هناك توجُّهٌ حقيقي، أو فتحٌ للباب أمام هذا التوجُّه!

ناصر: مَنْ تنتظر ليفتحَ الباب؟!

فراس: أنت تقول بأنّك تنتظر النظام، لكنّ بنيةَ النظام لن تَسْمح بذلك. التغيير لا يأتي من القمة، بل من القاعدة هذه قناعتي، وقد تكون قابلةً للنقاش. والقول بأنّ هناك هجمةً أكبر من البشر غيرُ صحيح. فهناك مشهدٌ بسيطٌ، وهو العراق الصامد أمام أكبر قوة عسكرية في العالم. إنّ الشعوب هي التي تقوم بالتغيير، بغضّ النظر عن الواقع بل لم يَحْدث التغييرُ إلاّ عندما كان الناسُ في أسوإ حالاتهم!

بكر: العراق وفلسطين ساحتا معركة، وبالتالي هناك ما يستثير الشابَّ ويَدْفعه إلى المشاركة ولكنّنا في الأردن لسنا في ساحة معركة، ومن ثم فإنّ الدور الأساسي هو الذي لا بدّ أن تَطْلع به نخبةٌ أو طليعةٌ تعطي وتقدِّم وتكون المؤتمَنةَ على العمل والبرنامج.

عمان

ناصر لافي

ناشط إسلامي شابّ، وعضو مجلس شورى «جبهة العمل الإسلامي »

فراس محادين

ناشط يساري قومي شابّ مستقلّ

بكر الأخرس

ناشط شابّ مستقلّ، من مخيّم البقعة